معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاجتماعي

عدد رقم 2 – كانون ثاني 1999

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاجتماعي سلسلة تعدها وحدة الابحاث الاجتماعية وتصدرها وحدة المراقبة الاقتصادية في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة عام 1996 بمنحة من مؤسسة فورد وبدعم اضافي من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC (كندا).

المحرر: جميل هلال
المحررون المشاركون: مجدي المالكي
ياسر شلبي
حسن لدادوة

الانتاج
التحرير اللغوي: كارن مان وزكريا محمد
التنسيق الفني: لينا عبد الله

حقوق الطبع
© 1999 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-298-7053/4
فاكس: +972-2-298-7055
بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه بأي طريقة كانت اليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

للحصول على نسخ
الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاجتماعي من قبل مؤسسة فورد
ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)
كانون ثان، 1999

تقديـــــــــــم

منذ بداية تأسيسه، أدرك معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس – أهمية الترابط العضوي بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وصعوبة الفصل التعسفي بينهما. ورغم تخصصه في أبحاث السياسات الاقتصادية، فقد أولى المعهد اهتماما خاصا لدراسة القضايا والتطورات الاجتماعية، باعتبارها انعكاسا للسياسات الاقتصادية من جهة، ولعمق تأثيراتها على تلك السياسات من جهة أخرى.

ونظرا لبطء حركة التغير الاجتماعي قياسا بالاقتصادي. فقد آثر المعهد الاكتفاء باصدار عدد سنوي من "المراقب الاجتماعي" مقابل عددين من "المراقب الاقتصادي"، وذلك لاعطاء صورة دقيقة وحديثة ومتكاملة عن أبرز التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية واتجاهاتها الرئيسية.

ويغطي العدد الثاني من "المراقب الاجتماعي" الذي تصدره وحدة البحوث الاجتماعية في المعهد، أهم التغيرات في عدد من المؤشرات الاجتماعية وخاصة في مجال السكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، ومستويات المعيشة، ونوعية الحياة. كما يتناول للمرة الأولى موضوع الجريمة والضحية في المجتمع الفلسطيني.

وقد حرص المعهد على مناقشة مسودة العدد الثاني من "المراقب الاجتماعي" مع المختصين من مسؤولين حكوميين وغير حكوميين وباحثين وأكاديميين في ورشة عمل نظمها لهذا الغرض. وكان لمشاركتهم أثر بالغ الأهمية في إثراء وتطوير الصيغة النهائية. آملين أن تتواصل الاسهامات بالملاحظة والنقد البناء والتصويب والاضافة، من أجل تطوير هذا العمل الجنيني.

وانه لمن دواعي اعتزازي أن أتوجه بالشكر والعرفان لكافة المؤسسات والأفراد الذين ساهموا في اعداد هذا العدد. كما أتقدم بالشكر والتقدير الخاص لفريق العمل في وحدة البحوث الاجتماعية. وكذلك لمؤسسة فورد والمعهد الدولي لبحوث التنمية /كندا/ على الدعم المالي لوحدة المراقب الاجتماعي.

د. غانية ملحيس

مديرة المعهـــــــد

ماس - المراقب الاجتماعي

عدد رقم 2 - 1999

المحتويـــــــــــــــات

1- ملخص **1**

2- مؤشرات السكان **4**

2-1 التعداد العام للسكان: 2.9 مليون نسمة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة **4**

2-2 السكان الحضر يشكلون أكثر من نصف السكان **4**

2-3 مجتمع فتي: 47% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما **5**

2-4 توزيع السكان حسب العمر والجنس **5**

2-5 تقلص الفرق في متوسط حجم الأسرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة **6**

2-6 نحو ثلاثة أرباع الأسر في المجتمع الفلسطيني أسر نووية **6**

3- مؤشرات صحية **7**

3-1 انخفاض عدد المواليد، وارتفاع معدل وفيات الرضع **7**

3-2 تدني معدل عدد الأطباء لمجمل السكان **8**

3-3 تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية وثباتها في قطاع غزة **9**

3-4 تزايد نسب المؤمنين صحيا **9**

3-5 حالات الإعاقة: الإعاقات الحركية هي الأعلى **10**

3-6 ارتفاع نسبة الولادة في المستشفيات **11**

3-7 توزع العيادات الصحية **11**

4- مؤشرات تعليمية **12**

4-1 ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة **12**

4-1-1 نسبة أعلى من الأمية بين الإناث *13*

4-2 4.4% من السكان 10 سنوات فأكثر أنهوا مرحلة البكالوريوس فأكثر **13**

4-3 تزايد الملتحقين برياض الأطفال **14**

4-4 تزايد طلاب المدارس بنسبة 7.1% في العام 1998/1997، والقطاع الحكومي يضم ثلثي الطلبة **14**

4-4-1 انخفاض في نسب التسرب من المدارس، وتفوق نسبة التسرب بين الذكور على الإناث في المرحلة الأساسية *16*
4-4-2 ارتفاع في معدل الطلبة لكل معلم في مدارس الوكالة والقطاع الخاص وبقائه دون تغيير في قطاع الحكومة ورياض الأطفال *17*
4-4-3 تفاوت في معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة التعليمية والجهة المشرفة والمنطقة *18*
4-5 تراجع في أعداد طلبة كليات المجتمع المتوسطة في الضفة الغربية، وتباينات بين المناطق والنوع الإجتماعي **19**
4-6 تزايد في أعداد الطلبة الجامعيين، وزيادة في المعدل بين الإناث تفوق مثيلتها بين الذكور **19**
4-6-1 نسبة طلاب الجامعات لعدد السكان *20*
4-6-2 تعزز الطابع المحلي للجامعات *20*

5- المؤشرات الثقافية **23**
5-1 تزايد عدد المراكز الثقافية **24**
5-2 تزايد طفيف في عدد المراكز البحثية وتمركز معظمها في وسط الضفة **24**
5-3 تركز محطات التلفزيون والإذاعة الخاصة في الضفة الغربية: 7 إذاعية و 24 تلفزيونية **24**
5-4 13.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتني "مكتبة" بيتية **25**
5-5 النشاطات الثقافية والفنية: انتظام في بعض الأنشطة الثقافية **27**
5-6 إنتاج وترويج النشاط الثقافي **28**
5-6-1 اهتمام مميز بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان *28*
5-6-2 هيمنة وسط الضفة الغربية على حركة نشر الدوريات *29*
5-7 أكثر من ربع الأسر الفلسطينية يقتني جهاز استقبال (ستالايت) و 4% منها يقتني جهاز كمبيوتر **29**
5-8 تمركز غالبية النوادي الرياضية في الضفة الغربية **30**

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة **30**
6-1 ظروف العمل وحقوق العمال **31**
6-2 ربع السكان تحت خط الفقر **32**
6-3 تزايد أعداد متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية **33**
6-4 تزايد بسيط في الأعداد المطلقة للأسر المتلقية للدعم من"الأنروا" وتراجع في حجمها النسبي **34**
6-5 تراجع في أعداد متلقي المساعدة من لجان الزكاة **34**
6-6 أكثر من ثلثي متلقي المساعدة من مؤسسات الدعم الاجتماعي من المسنين **35**
6-7 شخصان للغرفة **36**

7- مستويات المعيشة 37
7-1 تراجع مستويات المعيشة في شمال الضفة الغربية في العام 1997 38
7-2 تراجع كبير في مستويات المعيشة في محافظتي جنين وبيت لحم 39
7-3 الأسر ذات مستويات المعيشة الأقل أكثر انتشارا في شمال وجنوب الضفة الغربية 42
7-4 كبر حجم الأسرة يرتبط بتدني مستوى المعيشة 42
7-5 نصف العاملين بأجر تلقوا أجرة يومية أقل من 50 شيكلا 43
7-6 أكثر من ثلث أسر قطاع غزة تعاني من الفقر 44
7-7 فروق كبيرة بين نمط إنفاق واستهلاك الفقراء وغير الفقراء 46

8- مؤشرات الجريمة والضحية وحوادث السير 37
8-1 شح بيانات الجريمة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال 38
8-2 ارتفاع كبير في نسبة قضايا المحاكم الجنائية مقارنة بقضايا المحاكم المدنية خلال فترة الاحتلال 50
8-3 ضحايا الأفعال الإجرامية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:
السرقة هي الأكثر انتشارا، وتبليغ محدود عن الجرائم 51
8-4 ارتفاع نسبة الأفعال الإجرامية في محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية52
8-5 ارتفاع نسبة الجرائم ضد الأشخاص وانخفاض نسبة جرائم المخدرات
وجرائم الوظيفة العامة والخطر العام في العام 1997 52
8-6 تزايد مستمر في حوادث الطرق 54
8-7 الركاب هم الأكثر عرضة للإصابات في حوادث السير 55

المراجـــــــع 45
ملحق إحصائي [49]

الجداول

جداول الملحق الاحصائي

جدول 2-1: توزع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لعامي 1996 و 1997 [45]

جدول 3-1: وفيات الاطفال والرضع في الضفة الغربية وقطاغ غزة لعامي 1996 و 1997 [46]

جدول 3-2: عدد الاسرة العامة ونسبتها الى كل 1000 مواطن في الضفة الغربية وقطاع [47]

جدول 3-3: توزع الولادات حسب مكان الولادة والمنطقة لعامي 1996 و 1997. [48]

جدول 4-1: توزيع رياض الأطفال حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس والسنة [49]

جدول 4-2: توزيع الطلبة للعامين 1997/1996 و 1998/1997 ونسبة التغير حسب المرحلة والجنس [50]

جدول 4-3: توزيع الطلبة حسب المنطقة والجهة المشرفة والجنس [51]

جدول 4-4: نسبة التسرب حسب الجنس والصف للعامين 96/95 و 97/96 [52]

جدول 4-5: معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المنطقة والجهة المشرفة [54]

جدول 4-6: معدل عدد الطلبة لكل شعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المرحلة والمنطقة والجهة المشرفة لعامي 1996/1997 و 1997/1998 [55]

جدول 4-7: توزع طلبة كليات المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس والمنطقة لعامي 97/96 و 98/97. [56]

جدول 4-8: توزيع طلبة كليات المجتمع المتوسطة حسب الجنس والتخصص لعامي 97/96-98/97. [57]

جدول 4-9: توزع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس ومنطقة السكن لعامي 97/96 و 98/97. [58]

جدول 4-10: نسبة طلاب الجامعات الفلسطينية من عدد السكان حسب المنطقة لعام 98/97 [59]

جدول 4-11: توزع طلبة الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجامعة لعامي 97/96 و 98/97 [60]

جدول 5-1: توزع إصدارات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الموضوع وسنة النشر (باستثناء المجلات) [61]

جدول 5-2: توزع الصحف والمجلات والنشرات الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الموضوع ووتيرة الصدور، 1997 [62]

جدول 5-3: توزع الأندية الرياضية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة والتجمع السكاني، 1997 [63]
جدول 6-1: عدد الأفراد المستفيدين من مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة لعامي 1996 و 1997 [64]
جدول 7-1: النسبة المئوية والمتوسط الشهري لاستهلاك الأسرة بالدينار حسب مجموعات الاستهلاك
والمنطقة الجغرافية [65]
جدول 7-2: التغير في متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالدينار الأردني
حسب المحافظة بين عامي 1996 و 1997 [66]
جدول 7-3: الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مستوى المعيشة وبعض المتغيرات، 1997[67]
جدول 7-4: بعض المؤشرات الخاصة بتوزع القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة
ومعدلات البطالة والعمالة المحدودة، 1997 (%) [68]
جدول 8-1: التوزيع النسبي للأفعال الإجرامية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب نوع الفعل الإجرامي 1985، 1986، 1987 [69]
جدول 8-2: توزع الأفعال الإجرامية في الضفة الغربية الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة، 1997 [70]
جدول 8-3: حوادث السير مع اصابات حسب خطورة الحادث والمنطقة 1968-1987، 1996[71]
جدول 8-4: المصابون في حوادث السير في باقي الضفة الغربية حسب نوع المصاب 1971-1993 [72]
جدول 8-5: مجموع حوادث الطرق وعدد المصابين حسب خطورة الإصابة والمنطقة في
الأراضي الفلسطينية-1996 [73]

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، والتي تعتمد المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الأمم المتحدة في تفسير المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في مسوحها، وقد صيغت بما يتناسب وأهداف المسوح وظروف المجتمع الفلسطيني.

نسبة الجنس: عدد الذكور لكل مائة من الإناث ضمن السكان.

كثافة المسكن: وهي عدد الأفراد في الغرفة، وتحسب بقسمة عدد أفراد الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة.

التركيب العمري والنوعي: تركيب السكان حسب عدد أو نسبة الذكور والإناث ضمن كل فئة عمرية. ويعد التركيب العمري والنوعي للسكان النتيجة التراكمية للاتجاهات السابقة في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة. ويعتبر توفر المعلومات حول التركيب العمري والنوعي شرطا أساسيا مسبقا لوصف وتحليل العديد من أنواع البيانات الديمغرافية.

المدراس الخاصة: هي المدارس التي لا تتبع لأي من الوزارات المختلفة أو وكالة الغوث الدولية.

معدل التسرب: هو مجموع الطلبة الذين تركوا المدرسة (مرحلة التعليم العام) نهائيا، ولم يلتحقوا بأي مدرسة أخرى خلال العام الدراسي الذي يبدأ في 9/1 من العام وينتهي في 8/31 من العام التالي، إلى مجموع الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة، أي أن هذا المعدل قد حسب للأفراد الذين اكملوا اقل من 12 سنة دراسية.

معدلات الالتحاق العمرية: هو مجموع الطلبة الملتحقين فعلا في مؤسسات التعليم العام في مرحلة معينة إلى مجموع السكان الذين تقع أعمارهم ضمن السن القانوني للالتحاق في تلك المرحلة.

معدل الخصوبة الكلي:متوسط عدد المواليد الأحياء لكل امرأة (أو مجموعة نساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) الإنجابية حسب معدلات الخصوبة العمرية لسنة ما، وهو ناتج عن مجموع معدلات الخصوبة التفصيلية العمرية مضروبا في خمسة.

معدل وفيات الرضع: عدد وفيات ال

المولود الحي: هو الطفل الذي ولد حيا وصرخ أو بكى عند الولادة أو ظهرت عليه أية علامة أخرى من علامات الحياة عند الولادة.

وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات: نسبة المتوفين من الأطفال المولودين قبل بلوغهم العمر خمسة سنوات.

إنفاق الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، الصدقات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون، والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

استهلاك الأسرة:

1. النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية.
2. قيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة.
3. السلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي.
4. القيمة التقديرية للمسكن الملك.

نسبة الإعالة: عدد المعالين وتشمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وكبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، لكل 100شخص في سن العمل، أي الذين أعمارهم بين 15–64 سنة.

مستوى المعيشة: = استهلاك الأسرة من الطعام / استهلاك الأسرة الكلي

هذا المؤشر مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي للأسرة، (قانون أنجز)، بمعنى أنه إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، التعليم، الصحة ..الخ. ومن الجدير بالذكر أن نسبة استهلاك الطعام في الدول الغنية لا تزيد عن 20%.

القوة البشرية: جميع الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين أتموا 15 سنة فأكثر.

العمالة: تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

البطالة: تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرائق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرائق.

العمالة المحدودة: تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب ويرغبون في ذات الوقت، بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي

(35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرائق، كالبحث عن عمل إضافي، أو يحاولون زيادة الساعات في نفس العمل، أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة بهدف زيادة ساعات العمل. ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية، مثل عدم كفاية الراتب، أو لظروف العمل السيئة.

المهنة: المقصود بالمهنة الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا، أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلا عن العمل، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها، وبغض النظر عن مجال الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد.

النشاط الاقتصادي: هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) إذا كان يعمل في منشأة. أما إذا كان بائعا متجولا فيبين نشاطه الرئيسي نوع السلعة أو نوع العمل (أو الاثنين معا) الذي يزاوله.

الأجرة اليومية للعامل: مجموع الأجر النقدي الصافي المدفوع لجميع المستخدمين مقسوما على مجموع أيام العمل للمستخدمين، حسب معدل سعر الصرف لشهر البحث.

الإعاقة: "قصور عند شخص ما ناتج عن العجز أو العجز الجسدي أو العقلي يحد أو يمنع من قدرته بالمقارنة مع شخص طبيعي يماثله عمراً وجنساً ويعيش نفس الظروف الاجتماعية". ويعتبر المصطلح كذلك تصنيفاً للحالات التي من المحتمل أن يجد المعاقون أنفسهم فيها. وقصور هذه الحالات يحد من مقدرتها على التفاعل مع المحيط الاجتماعي، ومثال ذلك عدم القدرة على استخدام المواصلات العامة والعمل والاستخدام الجزئي والعزلة الاجتماعية وملازمة الفراش.

التقسيمات الجغرافية: تم اعتماد التقسيمات الإدارية السائدة ، حيث قسمت الأراضي الفلسطينية إلى منطقتين هما: الضفة الغربية وقطاع غزة. وقسمت الضفة الغربية إلى 9 محافظات، وأحيانا إلى 3 مناطق:

شمال الضفة الغربية: ويضم محافظات نابلس، طولكرم، قلقيلية، جنين، طوباس وسلفيت.

وسط الضفة الغربية: ويضم محافظات رام الله– البيرة، القدس وأريحا.

جنوب الضفة الغربية: ويضم محافظتي بيت لحم والخليل.

باقي الضفة الغربية: المقصود به الـ

الأسرة: لأغراض التعداد تعرف الأسرة بأنها فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون عادة في مسكن واحد أو جزء منه، ويشتركون في المأكل أو في أي وجه من ترتيبات المعيشة الأخرى.

وتقسم الأسر التي تم عدها في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 إلى:

أسرة خاصة: هي الأسرة التي ينطبق عليها تعريف الأسرة السابق الذكر.

مسكن عام (أسرة جماعية): وهي الأسر التي تم عدها في الأماكن التي ينطبق عليها تعريف المسكن العام السابق الذكر وتسمى أيضا أسر المؤسسات.

أنواع الأسر الخاصة: تقسم الأسر الخاصة (المعيشية) حسب تركيبها الأسري إلى الأنواع التالية:

- **أسرة من فرد واحد:** وهي الأسرة التي تتكون من **شخص واحد فقط.**
- **أسرة نووية (الأسرة النواة):** وهي الأسر المعيشية التي تتكون كلية من نواة أسرية واحدة، وتتشكل من: أسرة مؤلفة من **زوجين فقط،** أو من **زوجين مع ابن أو ابنة**(بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو **أب(رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة** أو أكثر، أو **أم(رب الأسرة) لديها ابن أو ابنة** أو أكثر، **مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غير الأقارب.**
- **أسرة ممتدة:** تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر **مع وجود شخص أو أكثر** في الأسرة تربطهم برب الأسرة **صلة قرابة** (بالدم أو بالنسب) **مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب** (الآخرون)، **أو** تتكون من **شخصين أو أكثر تربط بينهما صلة قربى،** دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية.باختصار يجب وجود رب أسرة ووجود شخص واحد على الأقل **من الأقارب** غير الزوج/الزوجة وغير الأبناء، **مع عدم وجود أي شخص من غير الأقارب.**
- **أسرة مركبة:** تتشكل من نواة أسرية واحدة أو أكثر، مع وجود أو عدم وجود شخص أو أكثر في الأسرة تربطهم برب الأسرة صلة قرابة (بالدم أو بالنسب) مع وجود شخص واحد على الأقل من غير الأقارب (الآخرين)، أو تتكون من شخصين أو أكثر لا تربط بينهما صلة قربى، دون أن يشكل أي منهم نواة أسرية. باختصار يجب وجود رب أسرة وشخص واحد على الأقل من غير الأقارب، **بغض النظر عن باقي أفراد الأسر.**

1- ملخص

يصدر العدد الثاني من المراقب الاجتماعي بعد عام من صدور العدد الأول. ويحوي مقارنة للتغيير في الحياة الاجتماعية بين العامين 1996 و1997 في المجالات التالية: السكان، الصحة، التعليم، الثقافة، الضمان الاجتماعي، نوعية الحياة، ومستويات المعيشة. وقد أدخلنا هذا العام مؤشرا عن الجريمة لتوفر بعض البيانات التي يمكن أن تشكل قاعدة لمقارنة التغيير في أنواع ووتائر الجريمة في السنوات المقبلة. لقد تم رصد وتتبع اتجاهات التغيير في هذه المؤشرات بالاستناد لبيانات عام 1997 ومقارنتها مع البيانات الإحصائية لعام 1996، التي وردت في العدد الأول من المراقب الاجتماعي، ومع بعض البيانات الإحصائية الأخرى التي لم تكن متوفرة آنذاك.

لقد حرص العدد الثاني من "المراقب الاجتماعي"، كما العدد الأول، على التعليق على نوعية البيانات المتوفرة، وتقديم مقترحات لجعلها أكثر فائدة في التحليل وفي رسم التوقعات. ومع توفر بيانات نوعية وشاملة نتيجة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نهاية العام 1997، فإننا نأمل أن نخصص العدد الثالث لقراءة بعض نتائج هذا التعداد.

يلاحظ من المؤشرات السكانية المعتمدة التقارب في البيانات السكانية المسحية لعام 1995 ونتائج التعداد، على الرغم من بعض الفروق في بعض الجوانب. تشير البيانات الأولية المعلنة من نتائج التعداد عام 1997 إلى غلبة سكان الحضر في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (54% من إجمالي السكان)، وغلبة الفئات الشابة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (73.9% من مجموع السكان أعمارهم أقل من 30 عاما)، وسيادة الأسر النووية (73.2%) على حساب الأسر الممتدة.

وتفيد بيانات عام 1997 الخاصة بالمؤشرات الصحية أنه لم يتحقق تقدم يذكر على صعيد الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالعام 1996، حيث بينت المؤشرات الصحية المختلفة عدم حدوث تحسن في الخدمات الصحية، في ما عدا تحسن محدود جدا على بعض الجوانب في قطاع غزة. في حين برزت تغيرات سلبية على بعض المؤشرات الصحية في الضفة الغربية، وإلى حد ما في قطاع غزة؛ فقد ازداد معدل وفيات الرضع في الضفة الغربية في العام 1997 على الرغم

من تراجع عدد المواليد[1] في نفس السنة، وانخفض معدل وفيات الرضع في القطاع، وتراجع معدل عدد الأسرّة لمجمل السكان في العام 1997 في الضفة الغربية، وبقي دون تغيير في قطاع غزة. كما تظهر البيانات الخاصة بعدد الأطباء أن نسبتهم لمجمل السكان متدنية جدا مقارنة بالدول المجاورة. هذا الوضع يشير إلى حجم العبء والمسؤولية الملقيان على عاتق وزارة الصحة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

تشير البيانات التعليمية إلى استمرار التوجه العام نحو التعليم وتراجع نسبة الأمية، حيث تحقق ارتفاع في نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة في عام 1997 مقارنة بعام 1995، مما يعني حدوث تراجع في نسبة الأمية. إلا أن هذا التحسن لم يشمل تقليص فجوة الأمية بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الذكور تقريبا (للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاما)، وهو ما يؤشر على استمرار درجة عالية من التمييز بين الجنسين في مجال التعليم.

وازداد بشكل ملحوظ عدد القطاع الطلابي في العام 1998/1997 في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ازداد عدد الطلاب الملتحقين في كافة المراحل التعليمية، ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالمرحلة الجامعية. وكانت الزيادة في نسب الطالبات أعلى منها لدى الذكور من إجمالي عدد الطلاب، وهو تقدم إيجابي نسبة للعام 1997/1996.مقابل هذه الزيادة في عدد الطلاب، لم يظهر توسع في المرافق والكوادر التعليمية يتوافق معها. يبدو ذلك من ارتفاع معدلات الطلاب لكل شعبة وارتفاع معدلات الطلاب لكل معلم، مع تفاوت في هذه المعدلات حسب الجهات المشرفة والمناطق الجغرافية.

وعلى الصعيد الثقافي. تعززت، خلال عام 1997، بعض مظاهر الحياة الثقافية، قياسا بالفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما بقيت مظاهر أخرى محدودة وفقيرة. فقد ترسخت مراكز دائمة للنشاط الثقافي والفني. وترسخت دوريات فكرية وثقافية حافظت على انتظام الصدور، وعلى معالجة مواضيع وقضايا تهم قطاعات من المجتمع الفلسطيني. وأوجدت المراكز البحثية في الضفة الغربية وقطاع غزة حركة بحث نشطة ومتنوعة.وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انعقاد عدد كبير من المؤتمرات وورشات العمل والندوات التي تناولت قضايا مختلفة. وأصبحت مهرجانات الصيف تقليدا سنويا يسعى القائمون عليها إلى تطوير أدائها من خلال التنسيق في ما بينهم. بينما لوحظ استمرار ندرة النشاطات السينمائية والمسرحية، ومحدودية معارض الفن التشكيلي والنشاطات الموسيقية، وتتركز النشاطات الثقافية والفنية في وسط الضفة الغربية، ومدينة نابلس.

[1] تقتصر أرقام وفيات الرضع على الحالات المبلغ عنها فقط، حيث يعتمد على السجلات الرسمية. وكذلك الحال بالنسبة لعدد المواليد.

وعلى صعيد الأمان الاجتماعي، لم تتبلور تغيرات هامة على أشكال الضمان الاجتماعي أو نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1997. وتعمل الجهات الحكومية المعنية على إعداد التشريعات الفلسطينية التي تنظم سوق العمل (مشروع قانون العمل)، وتوفير ضمانات اجتماعية بمستوى معقول من خلال مشروع الضمان الاجتماعي، وتحسين ظروف عمل القطاع الحكومي من خلال تطبيق قانون الخدمة المدنية. وتخطط وزارة الشؤون الاجتماعية لبلورة سياسة اجتماعية تحسن من الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة. ويلاحظ تزايدا في أعداد متلقي مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، كمؤشر على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين من جهة، وعلى انفتاح أكبر لوزارة الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى.

تراجع معدل استهلاك وإنفاق الأسرة قليلا في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 مقارنة بعام 1996. وتراجع بصورة ملموسة في المحافظات التي سجلت متوسط استهلاك وإنفاق شهريين متدنيين في عام 1996، خاصة محافظات شمال الضفة الغربية ومحافظة بيت لحم.

وتراجعت أجور النصف الأدنى من العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1997، في حين سجل متوسط الأجر اليومي الاسمي تحسنا محدودا.

وأظهر تقرير الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ربع السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر. ويزداد انتشار الفقر في جنوب قطاع غزة مقارنة بشماله، بينما يقل انتشار الفقر في وسط الضفة الغربية مقارنة بجنوبها وشمالها. كما لوحظ ازدياد ملموس في نسبة انتشار الفقر في محافظة جنين ومحافظتي بيت لحم وأريحا عام 1997 مقارنة بالعام السابق.

وتشير إحصاءات الجريمة والضحية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وجود إشكاليات عديدة، أهمها: محدودية البيانات وعدم دقتها، غياب سلاسل إحصائية تسمح برصد الأفعال الإجرامية وتحديد اتجاهاتها، غياب معايير تشمل متغيرات مختلفة كالنوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة والوضع المهني، وغياب الأسس لتنميط وتصنيف الجريمة يأخذ في الحسبان التحيزات الاجتماعية والمكانية والتي غالبا ما تسقط من الإحصاءات الرسمية الخاصة بالجريمة. كما أن النقص في مسوحات الجريمة يضعف البيانات القليلة المتوفرة من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، حيث تعتبر هذه المسوحات مصدرا هاما لتحليل المظاهر المتعددة للجريمة ولسلوكيات الضحية، كما تساهم

في رصد وتحليل أنماط حل النزاعات وفاعلية أجهزة القضاء والأمن وبعض مؤسسات الرعاية في مكافحة الجريمة ومعالجة بعض ظواهرها.

2- مؤشرات السكان

أنجزت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أول تعداد وطني للسكان والمساكن والمنشآت في تاريخ المجتمع الفلسطيني في نهاية عام 1997. وبذلك أصبح بالإمكان تجاوز مشكلة الاعتماد على بيانات تقديرية مستندة إلى التعداد الإسرائيلي عام 1967، وكذلك تجاوز العديد من المشكلات الأخرى في مجال إحصاءات السكان، التي كان يوفرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

2-1 التعداد العام للسكان: 2.9 مليون نسمة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة

تبين من خلال النتائج النهائية لعدد السكان الكلي في الأراضي الفلسطينية ليلة 9-1997/10 أنه يساوي 2,895,683 فردا منهم 1,873,476 فردا في الضفة الغربية، و 1,022,207 فردا في قطاع غزة، أي ما يعادل 64.7% في الضفة الغربية و 35.3% في قطاع غزة. وبلغ عدد السكان الفلسطينيين داخل الحواجز في القدس (أي في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها) 210,209 أفراد.

وقد بينت النتائج أن عدد اللاجئين من السكان الفلسطينيين الذين تم عدهم بلغ 1,074,718 فردا بنسبة 41.4% من إجمالي السكان. وقد شكل اللاجئون 26.5% من إجمالي سكان باقي الضفة الغربية، و 65.1% من إجمالي سكان قطاع غزة.

يتركز القسم الأكبر من سكان الضفة الغربية في منطقة الشمال حيث يسكن 40.3% من مجموع سكان الضفة. في حين كانت نسبة سكان وسط الضفة 30.8% من مجموع سكانها، ونسبة سكان منطقة جنوب الضفة 28.9% من مجموع سكانها.

2-2 السكان الحضر[2] يشكلون أكثر من نصف السكان

وتشير النتائج الأولية للتعداد إلى اختلاف نسبة السكان الحضر عن البيانات التقديرية لعام 1996، حيث بلغت نسبة سكان الحضر في الضفة الغربية وقطاع غزة 54% من مجموع السكان. وتصل هذه النسبة إلى 63.6% في قطاع غزة في حين تعادل 47.9% في الضفة الغربية، ولكنها تفوق بشكل عام بيانات عام 1996. وشكل سكان الريف 30% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، بنسبة 45.6% في الضفة الغربية و 5.3% في قطاع غزة. أما

[2] عرفت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية الحضر كما يلي 1- كل تجمع سكاني بلغ عدد سكانه 10 آلاف نسمة فأكثر 2- التجمعات السكانية التي تراوح عدد سكانها بين 5000-9999 نسمة إن توفرت فيها أربعة شروط من الخمسة التالية: شبكة مياه وعيادة طبية ومركز بريد وشبكة كهرباء ومدرسة ثانوية. كذلك اعتبرت مراكز المحافظات حواضر بصرف النظر عن حجمها، وعرفت التجمعات السكانية التي ليست حاضرة ولا مخيما على أنها ريف. وقد اعتمدت دائرة الإحصاء المركزية قبل ذلك، من حيث أنواع التجمعات السكانية، مدينة، قرية، مخيم، ولم تكن تعتمد مفهوم الحضر، وعرفت الدائرة "المدينة" على أنها التجمعات السكانية التي يوجد بها بلديات من قبل العام 1967.

سكان المخيمات فقد بلغت نسبتهم 31.1% في قطاع غزة في العام 1997، و 6.5% في الضفة الغربية في نفس العام. ولمزيد من التفصيل حول نسب السكان تبعا للتجمعات السكانية حسب المناطق الجغرافية راجع جدول (2-1).

2-3 مجتمع فتي: 47% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما

تتشابه نتائج التعداد مع البيانات التقديرية للمسح الديمغرافي لعام 1995. فقد بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما في نتائج التعداد 47% من مجموع السكان. ويزيد حجم هذه الفئة في قطاع غزة (50.2%) عنه في الضفة الغربية (45%). وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما 73.9% في الضفة الغربية وقطاع غزة (72.6% في الضفة الغربية و76% في قطاع غزة). ولم تتعد نسبة الذين بلغت أعمارهم 65 عاما فأكثر 3.5% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. يساهم هذا التوزع العمري في الضفة والقطاع في ارتفاع نسبة الإعالة والتي تصل إلى 95.6 في الضفة الغربية وإلى 113.3 في قطاع غزة. وللمقارنة بلغت نسبة الإعالة في لبنان، في العام 1995، 65.6 فقط، وفي مصر 73.1، وفي الأردن 85.3 في نفس السنة، وبلغت في إسرائيل في نفس السنة 63.3، أي أن نسبة الإعالة في الدول المجاورة تقل بشكل كبير جدا عن مثيلتها في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

تشير هذه النتائج إلى السمة الفتية للمجتمع الفلسطيني، وهو ما يمكن إعتباره ثروة بشرية هائلة فيما لو وضعت سياسات تعليمية وتدريبية وتربوية تنهض بهذه الشريحة السكانية مهنيا وثقافيا لإدماجها بشكل فعال ومنتج في العملية التنموية الوطنية.

2-4 توزيع السكان حسب العمر والجنس

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 أن عدد السكان الذكور في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 1,470,506، في حين بلغ عدد الإناث 1,425,177، أي أن نسبة الذكور من إجمالي سكان الضفة والقطاع بلغت 50.8%، في حين بلغت نسبة الإناث 49.2%. وقد بلغت نسبة الجنس 103.2 في الضفة الغربية و103.1 في قطاع غزة، وبلغت في الضفة والقطاع 103.18 ذكرا لكل 100 أنثى.

لا تبرز نتائج التعداد فروقا مهمة بين الذكور والإناث فيما يخص التوزيع العمري، حيث شكلت الإناث تحت سن 15 ما نسبته 44.6% من إجمالي الإناث في الضفة الغربية، وشكلت نسبة الذكور من نفس الفئة العمرية

[3] وردت الأرقام الخاصة بالدول الأخرى في: Human Development Report 1998, UNDP, p.176 & p.200.

45.4% من إجمالي الذكور. هذا ينطبق أيضا على نفس الفئة العمرية في قطاع غزة حيث بلغت نسبة الإناث تحت سن 15 عاما 49.8% من إجمالي الإناث، وبلغت نسبة الذكور 50.6% [4].

2-5 تقلص الفرق في متوسط حجم الأسرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

كان متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية يقدر بـــ 6.58 و 7.81 في قطاع غزة، وفقا لنتائج المسح الديمغرافي الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام 1995. بينما أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام 1997، أن عدد الأسر الخاصة في باقي الضفة الغربية يبلغ 262,568 أسرة تشمل 1,593,998 فردا، وعليه فإن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية يعادل 6.1 فردا. وبلغ عدد الأسر الخاصة في قطاع غزة 144,497 أسرة، تشمل 1,001,120 فردا ، أي أن متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة يعادل 6.9 فردا.

2-6 نحو ثلاثة أرباع الأسر في المجتمع الفلسطيني أسر نووية

أظهرت نتائج التعداد أن إجمالي عدد الأسر التي تم عدها فعلا هو 407,265 أسرة منها 407,065 أسرة خاصة و200 أسرة جماعية (مسكن عام). كما بلغت عدد الأسر في منطقة القدس (داخل الحواجز) 40,552 أسرة. وبلغت نسبة الأسر النووية في الأراضي الفلسطينية 73.2%، وبلغ متوسط حجم هذا النوع من الأسر 5.9 فردا. بينما بلغت نسبة الأسر الممتدة 23%، وبلغ متوسط حجمها 8.3 فردا. كما بلغت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد والأسر المركبة 3.3% و0.5% على التوالي. تشير هذه النتائج إلى تحول ملحوظ في حجم الأسرة الفلسطينية، قد يعود للانتقال من العمل الزراعي إلى العمل المأجور والحرفي والخدماتي، وما صاحب ذلك من تغير في العادات والقيم الاجتماعية الخاصة بالأسرة.

خلاصة

يمكن القول، بشكل عام، أن هناك تقاربا في البيانات السكانية المسحية لعام 1995 ونتائج التعداد، على الرغم من بعض الفروق في بعض الجوانب. تشير البيانات الأولية المعلنة من نتائج التعداد عام 1997 إلى غلبة سكان الحضر في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (54% من إجمالي

[4] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، النتائج النهائية للتعداد- ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت). رام الله، 1998، ص42. وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 0.1% من البيانات المتعلقة بعمر السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وردت تحت تصنيف "غير مبين".

السكان)، وغلبة الفئات الشابة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (73.9% من مجموع السكان أعمارهم أقل من 30 عاما)، وسيادة الأسر النووية (73.2%) على حساب الأسر الممتدة. ولكن ما زالت هناك حاجة ماسة لدراسة النتائج التفصيلية حول مختلف السمات السكانية للمجتمع الفلسطيني.

3- مؤشرات صحية

لم تنفذ دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية مسوحا صحية في العام 1997، وهو ما يعيق قياس التغيرات التي طرأت على بعض المؤشرات الصحية كمعدلات وفيات الأمومة، وتوقعات العمر عند الولادة، ومدى استخدام وسائل منع الحمل وأنواعها. وقد تم الاعتماد في رصد التغيرات على المؤشرات الصحية، التي يتوفر عنها بيانات، على بيانات وزارة الصحة، بشكل أساسي، وعلى بعض البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نهاية العام 1997.

3-1 انخفاض عدد المواليد، وارتفاع معدل وفيات الرضع

تحقق في العام 1997 (وفقا للسجلات الرسمية، أي الحالات المبلغ عنها) تراجعا في عدد المواليد في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 6.3% عن العام 1996. وقد كانت نسبة التراجع في عدد المواليد في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، حيث تراجع عدد المواليد في الضفة الغربية في العام 1997 إلى 47882 مولودا بعد أن كان 52863 في العام 1996، أي بنسبة 9.4%. في حين تراجع عدد المواليد في قطاع غزة في العام 1997 ليصل إلى 37485 مولودا بعد أن كان 38236 في العام 1996، أي أنه تراجع بنسبة 2% تقريبا. لكن هذا التراجع في عدد المواليد في الضفة الغربية ترافق مع ارتفاع معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال، في حين ترافق تراجع عدد المواليد في قطاع غزة مع انخفاض هذه المعدلات.

تظهر بيانات وزارة الصحة الفلسطينية زيادة جدية في نسبة الوفيات بين الرضع[5] في العام 1997 مقارنة بالعام 1996 في الضفة الغربية، في حين أن انخفاضا ملموسا تحقق في قطاع غزة. فقد ارتفع معدل وفيات الرضع من 10.2 رضيعا لكل ألف مولود حي في العام 1996 إلى 12.4 رضيعا في العام 1997. في حين تراجع هذا المعدل في قطاع غزة من 22.6 رضيعا لكل ألف مولود حي في عام 1996 إلى 20.1 رضيعا في العام 1997 (أنظر الجدول 3-1). وعلى الرغم من زيادة المعدل في الضفة الغربية وانخفاضه في قطاع غزة، إلا أن الفارق بين المنطقتين ما زال كبيرا لصالح الضفة الغربية، بسبب توفر

[5] نسبة الوفيات بين الرضع تشمل وفيات الذين تبلغ أعمارهم سنة وأقل، الذين تم التبليغ عنهم فقط، وسجلوا في السجلات الرسمية.

الخدمات الصحية فيها، وخاصة المتعلقة برعاية الأمومة والطفولة، وبشكل أكبر وأفضل من معدله في قطاع غزة. وقد يعود إلى اختلاف نسبة الوفيات غير المبلغ عنها بين المنطقتين. ويبين الجدول (3-1) أن عدد الوفيات بين الرضع بلغت 15.8 رضيعا لكل ألف مولود حي في العام 1997 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بزيادة 0.4 رضيعا لكل ألف مولود حي عن العام 1996.

وللمقارنة، بلغت نسبة وفيات الرضع في العام 1996 في الأردن 21 رضيعا لكل ألف مولود حي، وفي مصر 57 رضيعا، وفي لبنان 33 رضيعا لكل ألف مولود حي في نفس السنة. في حين بلغت في إسرائيل 8 رضع لكل ألف مولود حي في نفس السنة أيضا[6]. تظهر هذه البيانات أن نسبة وفيات الرضع في الضفة الغربية وقطاع غزة تقل عنها في الدول العربية المجاورة، في حين أنها تفوق، بنسبة الضعف تقريبا، نسبة وفيات الرضع في إسرائيل. وقد يعود انخفاض هذه النسبة عن الدول العربية إلى توفر خدمات وكالة الغوث، وخاصة في المخيمات من جهة، وإلى كون الأطفال تحت سن ثلاث سنوات مؤمنين صحيا وبالمجان لدى وزارة الصحة الفلسطينية من جهة ثانية، ويعود أيضا إلى نشاط المنظمات الأهلية الصحية. في حين ترتفع هذه النسبة في الضفة والقطاع عنها في إسرائيل بسبب توفر درجة متقدمة من خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة في إسرائيل، إضافة إلى المساعدات التي تتلقاها الأسرة عند الإنجاب.

وعلى صعيد الوفيات بين الأطفال[7]، يظهر الجدول (3-1) زيادة في الأعداد المطلقة للوفيات المبلغ عنها بين الأطفال في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن يتعذر حساب معدلات وفيات الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب عدم توفر معطيات كافية لحسابها.

3-2 تدني معدل عدد الأطباء لمجمل السكان

تشير بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية إلى تدني معدل عدد الأطباء لمجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتظهر هذه البيانات أن معدل عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في الضفة والقطاع بلغ 99 طبيبا في العام 1997. وقد كان هذا المعدل في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، حيث بلغ 156 طبيبا لكل مائة ألف من السكان في حين اقتصر على 73 طبيبا في الضفة الغربية[8].

وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، أظهرت بيانات دائرة الإحصاء المركزية

[6] الأرقام الواردة عن الدول الأخرى مأخوذة عن: Human Development Report 1998, UNDP, p.156 & p.186.

[7] احتسبت نسبة الوفيات بين الأطفال، لكافة الوفيات بين الأطفال تحت سن خمس سنوات، أي أنها تشمل نسبة الوفيات بين الرضع.

[8] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، معلومات غير منشورة.

الفلسطينية تباينا في ما بينها في معدل عدد الأطباء لمجمل السكان. فقد بلغ المعدل في العام 1997 في منطقة شمال الضفة الغربية 80 طبيبا لكل مائة ألف من السكان، و 75 طبيبا في منطقة وسط الضفة الغربية، و 61 طبيبا في منطقة جنوب الضفة الغربية[9].

وقد بلغ معدل عدد الأطباء في العام 1993 في الأردن 158 طبيبا لكل مائة ألف من السكان، وفي مصر 202 طبيبا، وفي لبنان 191 طبيبا، وفي إسرائيل 459 طبيبا[10]. وهي جميعا أعلى بكثير من المعدل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3-3 تراجع الكفاية السريرية في الضفة الغربية وثباتها في قطاع غزة

أظهرت بيانات التقرير السنوي لوزارة الصحة الفلسطينية تراجعا في نسبة الأسرة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1997 عن العام 1996. فقد بلغت نسبة عدد الأسرة في العام 1996، سريرا واحدا لكل ألف من السكان، تراجعت في العام 1996 لتصبح 0.97 سريرا لكل ألف من السكان. وتظهر هذه البيانات أن هذا التراجع أصاب الضفة الغربية فقط، في حين تظهر ثباتا في قطاع غزة (أنظر الجدول 3-2). وقد يعود ذلك إلى تخصيص موارد أكبر للاستثمار في قطاع الصحة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية. ولكن بشكل عام تبقى الكفاية السريرية في كلا المنطقتين متدنية.

وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية، يظهر الجدول (3-2)، أن التراجع في الكفاية السريرية أصاب كافة هذه المناطق، ولكن بنسب متفاوتة، حيث كان التراجع الأشد في منطقة شمال الضفة الغربية، في حين أن التراجع في منطقتي الوسط والجنوب كان بسيطا.

3-4 تزايد نسب المؤمنين صحيا

لا توفر بيانات وزارة الصحة الفلسطينية معلومات عن عدد المؤمَنين صحيا في القطاع الخاص. كما لا يتوفر مثل هذه البيانات لدى دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية فيما يخص العام 1997. في حين توفر المديرية العامة للتأمينات الصحية في وزارة الصحة بيانات عن المدنيين المؤمَنين صحيا لدى التأمين الصحي الحكومي[11]. وتظهر هذه البيانات زيادة في عدد المؤمنين صحيا في العام 1997 بنسبة 22.1% عن

[9] المصدر السابق.

[10] المصدر: Human Development Report 1998, UNDP, p.158 & p.189.

[11] لا تشمل بيانات الإدارة العامة للتأمينات الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية معلومات عن العسكريين (أفراد الأجهزة الأمنية) وأفراد أسرهم، ومدى شمول التأمين الصحي لهم، حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة المؤمنين صحيا، كون جميع هؤلاء مشمولين في نظام تأمين صحي خاص بهم. كما لا تشمل هذه البيانات معلومات عن عدد الأطفال تحت سن الثالثة في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يشملهم التأمين الصحي الحكومي بالمجان. وعليه يتوقع أن نسبة السكان المشمولين في التأمين الصحي الحكومي أعلى من الأرقام الواردة. ويضاف إلى هؤلاء المؤمنين صحيا لدى شركات التأمين الخاصة، والمؤمَنين صحيا لدى وكالة الغوث الدولية (اللاجئين).

العام 1996. وقد كانت نسبة الزيادة في الضفة الغربية أعلى من نسبة الزيادة في قطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة 30.4% في حين اقتصرت على 15.8% في القطاع.

وعلى الرغم من أن نسبة الزيادة في عدد المؤمَنين في الضفة الغربية في العام 1997 كانت أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، إلا أن نسبة المدنيين المؤمَنين صحيا لدى التأمين الصحي الحكومي إلى عدد السكان في قطاع غزة كانت أعلى من الضفة الغربية. فقد بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 54.2% من السكان، في حين اقتصرت على 28.4% في الضفة الغربية. وبلغت النسبة في الضفة والقطاع 38.2%[12].

3-5 حالات الإعاقة: الإعاقات الحركية هي الأعلى

بلغت نسبة الأفراد المعاقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، في العام 1997، 1.7% من إجمالي عدد السكان[13]، وكانت نسبة الأفراد المعاقين في الضفة الغربية أعلى من مثيلتها في قطاع غزة، حيث بلغت في الأولى 1.8% من السكان وفي الثانية 1.6% من السكان.

وتظهر نتائج التعداد، أن الإعاقات الحركية هي الإعاقات الأعلى من بين مختلف أنواع الإعاقات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت نسبتها 30.2% من مجمل الإعاقات، تلتها الإعاقات البصرية وبلغت نسبتها 14.6%، ثم العقلية وبلغت نسبتها 14.5%، ثم المتعددة وبلغت نسبتها 7.9% من مجموع المعاقين، ثم الإعاقات المصنفة تحت إعاقات أخرى وبلغت نسبتها 7.6%، ثم الإعاقات السمعية والنطقية وبلغت نسبتها 6.4%، ثم الإعاقات النطقية وبلغت نسبتها 5.6%، ثم السمعية وبلغت نسبتها 5.1%، ثم الإعاقات العقلية والحركية وبلغت نسبتها 4.6%، ثم الإعاقات في استخدام الأصابع وبلغت نسبتها 3.5%.

وقد بلغت نسبة المعاقين إلى نسبة عدد السكان في الأردن 0.5% ما بين الأعوام 1985-1992، وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت في مصر في نفس الفترة 1.6%، وهي نسبة أقل من الضفة الغربية وقطاع غزة بقليل[14]. وغالبا ما

[12] عند حساب النسبة من عدد السكان، تم التعامل مع عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تم عدهم فعلا في التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في نهاية العام 1997، إضافة إلى تقديرات الدراسة البعدية التي تلت هذا التعداد. في حين لم تشمل البيانات عدد السكان في تلك المناطق من محافظة القدس التي ضمها الاحتلال الإسرائيلي عنوة في العام 1967.

[13] يشمل السكان الذين تم عدهم فعلا خلال الفترة 10-1997/12/24 وتقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية، في حين لا يشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة في العام 1967.

[14] المصدر: Human Development Report 1998, UNDP, p.158.، ولا يتوفر في المصدر بيانات عن لبنان وإسرائيل فيما يخص نسبة المعاقين لعدد السكان.

يعود ارتفاع نسبة المعاقين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الإعاقات التي سببها قمع الجيش الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من أواخر العام 1987 وصيف العام 1993.

3-6 ارتفاع نسبة الولادة في المستشفيات

تحقق في العام 1997 ارتفاع ملحوظ في نسبة الولادة في المستشفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقق تراجع في نسبة الولادات بواسطة القابلات، في حين اتسمت نسبة الولادة في العيادات بنوع من الثبات. وتظهر بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، أن نسبة الولادة في المستشفيات في الضفة والقطاع ارتفعت في العام 1997 لتصل إلى 71% تقريبا، في حين كانت هذه النسبة في العام 1996 ما تقارب 66.5% (أنظر الجدول 3-3).

هذا وقد كانت نسبة زيادة الولادة في المستشفيات في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، هذا على الرغم من أن نسبة الولادة في المستشفيات في الضفة كانت تفوق، في الأصل، نسبة الولادة في المستشفيات في القطاع، حيث بلغت في العام 1996 في الأولى 77.3%، وارتفعت في العام 1997 الى 83.4%. في حين بلغت في الثانية 51.5% في العام 1996 وارتفعت في العام 1997 الى55.6%. بالمقابل ترتفع نسبة الولادة في العيادات في قطاع غزة عن هذه النسبة في الضفة (أنظر الجدول 3-3). وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة اللاجئين في القطاع مقارنة بالضفة، وهو ما يعني أن نسبة عالية من الولادات تتم في العيادات التابعة لوكالة الغوث الدولية.

3-7 توزع العيادات الصحية

لا تتوفر بيانات عن العيادات الصحية الخاصة وتوزعها بين المناطق. والبيانات التي توفرها وزارة الصحة الفلسطينية تخص العيادات الحكومية والعيادات التابعة للمؤسسات غير الحكومية والعيادات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وتظهر هذه البيانات عدم حدوث أي تغير في عدد هذه العيادات أو توزعها في العام 1997 عن العام الذي سبقه، حيث بقي عدد العيادات الحكومية في الضفة الغربية مقتصرا على 178 عيادة، وعدد العيادات غير الحكومية 176 عيادة، وعدد عيادات الوكالة 32 عيادة. وبقي عدد العيادات الحكومية في قطاع غزة 31 عيادة، والعيادات غير الحكومية 32 عيادة، وعيادات الوكالة 9 عيادات. ولا تظهر هذه البيانات توزع العيادات بين التجمعات السكانية (المدن والقرى والمخيمات)[15].

[15] المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 1996، 1997.

خلاصة

لم يتحقق تقدم يذكر على صعيد الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العام 1997 مقارنة بالعام 1996. حيث بينت المؤشرات الصحية المختلفة عدم وجود تقدم كبير في الخدمات الصحية، في ما عدا تقدم محدود جدا على بعض المؤشرات في قطاع غزة. في حين أن تغيرات سلبية على بعض المؤشرات الصحية حدثت في الضفة الغربية وأحيانا في قطاع غزة. فقد ازداد معدل وفيات الرضع والأطفال في الضفة الغربية في العام 1997، على الرغم من تراجع عدد المواليد في نفس السنة، في حين انخفض معدل وفيات الرضع في القطاع وازداد معدل وفيات الأطفال بين سنة واحدة وخمس سنوات. وتراجع معدل عدد الأسرّة لمجمل السكان في العام 1997 في الضفة الغربية، وبقي ثابتا في قطاع غزة. كما تظهر البيانات الخاصة بعدد الأطباء أن نسبتهم لمجمل السكان متدنية جدا، خاصة إذا ما قورنت بالدول المجاورة.

بشكل عام، يمكن القول أنه لا زال أمام وزارة الصحة الفلسطينية الكثير مما يجب أن تقوم به لتحسين مستوى الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يكون ذلك ممكنا من خلال وضع القطاع الصحي على أولويات السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتوفير مصادر دخل إضافية للخدمات الصحية، بزيادة نسبة المؤمنين صحيا من سكان الضفة والقطاع عن طريق إقرار نظام تأمين صحي إلزامي، من جهة ثانية[16].

4- مؤشرات تعليمية

وفرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بعض البيانات الحديثة حول الخصائص التعليمية لأفراد المجتمع من خلال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. كما وفرت بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم البيانات المتعلقة بنظام التعليم المدرسي للعام 1997، والتي تتناول الإحصاءات الخاصة بالخدمات التعليمية المقدمة من قبل القطاع الحكومي والخاص والأهلي والأنروا، وتتناول مواصفات المستفيدين من هذه الخدمات والعاملين فيها. ووفرت وزارة التعليم العالي البيانات المتعلقة بالجامعات والكليات المتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4-1 ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة

أظهرت نتائج التعداد العام تحسنا في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة غير الأميين بين السكان من 15 سنة فأكثر في

[16] وردت هذه الاقتراحات في: جميل هلال وآخرون، نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس - رام الله، 1998.

الضفة الغربية وقطاع غزة 85.5%، وبلغت نسبة الأميين 13.9%، وكانت نسبة 0.6% غير مبينة[17]. في حين كانت نسبة غير الأميين في العام 1995، حسب نتائج المسح الديمغرافي لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 84.3%.

وقد بلغت نسبة الأمية في الضفة الغربية في العام 1997 للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق 14% من سكانها، في حين اقتصرت على 13.6% من سكان قطاع غزة.

4-1-1 نسبة أعلى من الأمية بين الإناث

كانت نسبة الأمية بين الإناث أعلى بكثير من مثيلتها بين الذكور، حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة 20.1%، في حين اقتصرت هذه النسبة بين الذكور على 7.7%، وهو ما يبين درجة عالية من التمييز بين الجنسين في مجال التعليم. وتظهر البيانات أن درجة التفاوت بين الذكور والإناث في قطاع غزة أدنى من درجة التفاوت بينهم في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة الأمية بين الذكور في قطاع غزة 8.6% وبين الإناث 18.7%، في حين بلغت نسبة الأمية بين الذكور في الضفة الغربية 7.2% وبين الإناث 20.9%[18]. وقد يعود تدني نسبة التفاوت بين الجنسين من حيث نسبة الأمية في قطاع غزة عن الضفة الغربية إلى النسبة العالية من السكان اللاجئين في قطاع غزة، الذين اعتمدوا في فترات مختلفة على التعليم كبديل عن وسائل إنتاجهم السابقة كالزراعة. كما قد يعود إلى توفر خدمات الوكالة للاجئين في قطاع غزة بشكل أكبر من المتاح في الضفة الغربية، بسبب تواجد عدد أكبر من اللاجئين في مخيمات قطاع غزة قياسا بمخيمات الضفة الغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التعداد العام لا تظهر الفوارق في نسبة الأمية حسب الفئات العمرية المختلفة. ومن المتوقع أن تكون نسبة الأمية أعلى بين الفئات العمرية الأكبر.

4-2 4.4% من السكان من 10 سنوات فأكثر أنهوا مرحلة البكالوريوس فأكثر

بلغت نسبة الأمية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة 11.6%، وبلغت نسبة من صنفوا تحت تصنيف "ملم" والتي تعرف بمن يستطيع القراءة والكتابة ولم ينه أية مرحلة تعليمية 16.9%، في حين بلغت نسبة الذين كانت حالتهم التعليمية بين الابتدائي والثانوي 62.3%، ونسبة الذين أنهوا دبلوم متوسط 4.3%، والذين أنهوا مرحلة البكالوريوس فما فوق 4.4%[19]. هذا ولم تتطرق البيانات لهذه

[17] وردت الأرقام المتعلقة بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، مؤتمر الإعلان عن النتائج النهائية للتعداد العام-1997، 1998/11/30. ص4.

[18] المصدر السابق، ص4.

[19] المصدر السابق، ص4.

النسب تبعا للنوع الاجتماعي أو تبعا للفئات العمرية.

4-3 تزايد الملتحقين برياض الأطفال

بلغ مجموع طلاب رياض الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة 75032 طالبا وطالبة في العام 1998/1997، أي بزيادة قدرها 8.5% عن العام الذي سبقه. وقد كانت نسبة الزيادة عند الإناث أعلى من الذكور، حيث بلغت نسبة الزيادة بين الإناث 10% مقابل 7.2% بين الذكور (أنظر الجدول رقم 4-1). تظهر الزيادة الأعلى لنسبة الإناث مقارنة بالذكور تقلص التمييز بين الجنسين في هذه المرحلة التعليمية.

من ناحية ثانية ارتفع عدد الروضات بشكل ملحوظ في العام 1998/1997 عن العام الذي سبقه بنسبة 11.9% حيث وصل إلى 789 روضة بعد أن كان 705 روضات (أنظر الجدول 4-1). ومن الجدير بالذكر أن الروضات تعود إلى القطاع الخاص أو الخيري.

4-4 تزايد طلاب المدارس بنسبة 7.1% في العام 1998/1997، والقطاع الحكومي يضم ثلثي الطلبة

بلغ في العام 1998/1997 مجموع عدد الطلاب في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة 763467 طالبا وطالبة. وهذا يعني زيادة قدرها 7.1% عن العام 1997/1996، حيث بلغ عدد الطلاب 712820 طالبا وطالبة. هذا وفاقت نسبة الزيادة بين الطالبات مثيلتها بين الذكور. فقد ارتفع عدد الطالبات بنسبة 7.5%، مقابل 6.7% عند الذكور (أنظر الجدول رقم 4-2).

وقد بلغت نسبة الطلاب الذكور من إجمالي عدد الطلاب 50.9% في العام 1998/1997، في حين كانت هذه النسبة 51.1% في العام 1997/1996. ويعني هذا تحسنا ملموسا في نسبة الطالبات/الطلاب في المدارس في العام 1998/1997 مقارنة بالعام الذي سبقه (أنظر الجدول 4-2).

يتركز معظم طلاب المدارس في المرحلة الأساسية، حيث بلغت نسبتهم في هذه المرحلة 92% من إجمالي عدد الطلاب، مقابل 8% في المرحلة الثانوية. وتظهر البيانات أن التوجه نحو الفرع العلمي أعلى لدى الذكور من الإناث، حيث بلغت نسبة الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية الذين يدرسون في الفرع العلمي 34.2% من إجمالي الطلاب الذكور في المرحلة الثانوية في العام 1997/1996. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 34.9% في العام 1998/1997. في حين بلغت نسبة الطالبات في المرحلة الثانوية اللواتي يدرسن في الفرع العلمي 27.0% من إجمالي الطالبات في المرحلة الثانوية في العام 1997/1996، وتراجعت إلى 26.6% في العام 1998/1997 (أنظر الجدول 4-2).

أما على صعيد الفرع الأدبي فقد كان التغير معكوسا، حيث كانت النسبة بين الإناث في المرحلة الثانوية اللواتي يدرسن في الفرع الأدبي 71.7% في العام 1997/1996، وارتفعت إلى 72.2% في العام 1998/1997. في حين تراجعت النسبة بين الذكور من 60.9% في العام 1997/1996 إلى 60.2% في العام 1998/1997. وعلى صعيد الفرع المهني يلاحظ عدم وجود أي تغير في المعدل العام، حيث بقيت النسبة بين الذكور 4.9% في العامين 1997/1996 و 1998/1997، وبقيت بين الإناث 1.2% أيضا (أنظر الجدول 4-2).

بقيت توجهات الطلاب نحو الفروع التعليمية كالسابق، حيث يركز الطلاب الذكور في توجهاتهم على الفرع العلمي، بينما تركز الطالبات على الفرع الأدبي. في حين أن التوجه نحو الفرع المهني بقي متدنيا جدا عند الجنسين، مع بقاء فارق بسيط لصالح الذكور. يبين انحسار التوجه نحو الفرع المهني، على الرغم من التوجه العام نحو تشجيع الطلاب والطالبات للالتحاق بهذا الفرع، عدم تحويل هذا التوجه لممارسة فاعلة في الواقع.

يشمل القطاع الحكومي النسبة الأعلى من الطلبة في المدارس، حيث بلغت نسبة الطلبة في هذا القطاع 67.6% في العام 1998/1997، وهي نفس النسبة للعام الذي سبقه. يلي ذلك وكالة الغوث الدولية، والتي بلغت نسبة الطلاب فيها 26.1% في العام 1998/1997، بتراجع عن العام الذي سبقه بـــ 0.9%، حيث كانت نسبة الطلبة 27.2%. ثم قطاع المدارس الخاصة حيث بلغت النسبة فيها 6.3% في العام 1998/1997 بزيادة 0.2% عن العام الذي سبقه (راجع الجدول 4-3). يبين ذلك أن توجها نحو المدارس الخاصة قد جرى على حساب مدارس الوكالة، في حين بقيت نسبة الطلاب في المدارس الحكومية ثابتة.

ويظهر الجدول (4-3) أن التراجع في نسبة الطلاب في الوكالة لعام 1998/1997 اقتصر على الذكور، في حين ازدادت نسبة الإناث. وعلى العكس من ذلك، ازدادت نسبة الذكور في المدارس الخاصة في حين تراجعت نسبة الإناث في هذه المدارس بنسبة بلغت 21.5%. ويعكس هذا اهتماما أكبر بتعليم الذكور مقارنة بالإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويوضح الجدول (4-3) أن هذا الواقع ينطبق على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تتركز نسبة عالية من طلاب المدارس الخاصة في منطقة وسط الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة هؤلاء 27.1% في العام 1998/1997 من مجمل الطلبة في المدارس الخاصة، بزيادة عن العام الذي سبقه بـــ

0.4%. تليها منطقة جنوب الضفة الغربية حيث بلغت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة 9.3% في العام 1998/1997 بزيادة 2.1% عن العام الذي سبقه. وتتركز المدارس الخاصة في منطقة جنوب الضفة الغربية في مدينة بيت لحم. أما منطقة شمال الضفة الغربية فاقتصرت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة في العام 1998/1997 على 2% فقط، بتراجع عن العام الذي سبقه بـــ 0.3%. وبلغت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة في قطاع غزة 1.3% في العام 1998/1997، أي بزيادة قدرها 4% عن العام الذي سبقه، وتتركز النسبة الأعلى من الطلاب في قطاع غزة في مدارس الوكالة والحكومة (أنظر الجدول 4-3).

4-4-1 انخفاض في نسب التسرب من المدارس، وتفوق نسبة التسرب بين الذكور على الإناث في المرحلة الأساسية

حصل في العام 1997/1996 انخفاض ملموس في نسب التسرب من المدارس. فقد بلغت نسبة التسرب في هذا العام 2.2% من مجموع الطلبة، في حين كانت هذه النسبة 2.8% في العام 1996/1995. ويلاحظ انخفاض أكبر في نسب التسرب بين الإناث من مثيله بين الذكور، ففي حين تراجعت نسبة التسرب بين الإناث من 2.8% في العام 1996/1995 إلى 2.1% في العام 1997/1996، أي بنسبة 0.7%، تراجعت النسبة بين الذكور من 2.7% إلى 2.3% في نفس الفترة، أي بنسبة 0.4% (أنظر الجدول 4-4).

بعد أن كانت نسب التسرب في العام 1996/1995 بين الإناث أعلى من نسب التسرب بين الذكور انعكست الصورة في العام 1997/1996. لكن اقتصر انخفاض نسب التسرب بين الإناث بشكل كبير على المرحلة الأساسية، حيث استمرت نسبة التسرب بين الإناث في المرحلة الثانوية أعلى من نسبة التسرب بين الذكور في نفس المرحلة، بل أن نسبة التسرب عند الإناث في هذه المرحلة ارتفعت عن السنة السابقة (أنظر الجدول 4-4). وقد يعود ارتفاع نسب التسرب عند الإناث في المرحلة الثانوية عن الذكور إلى الزواج المبكر، و/أو تدني استعداد الأهل لتنقل بناتهم للتعليم في بلدات أخرى في حال عدم توفر مدارس ثانوية في مكان سكنهم.

بشكل عام، يظهر الجدول 4-4، أن نسبة التسرب ترتفع تدريجيا مع ارتفاع الصف في المرحلة الأساسية وصولا إلى الصف العاشر الأساسي حيث بلغت نسبة التسرب فيه 6.6% بين الذكور و 6.2% بين الإناث في العام 1997/1996. ثم تعود هذه النسب للانخفاض في الفرع العلمي والمهني في

المرحلة الثانوية، في حين أنها تواصل الارتفاع التدريجي في الفرع الأدبي.

يتعذر حساب نسب التسرب بين طلاب المدارس حسب المنطقة الجغرافية، أو حسب أماكن السكن، وذلك لغياب البيانات اللازمة في الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، الذي تصدره دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم. ونجد من الضروري توفير مثل هذه البيانات في الأعداد القادمة من هذا الكتاب، لأهمية قياس نسب التسرب حسب المناطق، ومعرفة الأسباب والدوافع وراء ارتفاع أو انخفاض نسب التسرب.

4-4-2 ارتفاع في معدل الطلبة لكل معلم في مدارس الوكالة والقطاع الخاص وبقائه دون تغيير في قطاع الحكومة ورياض الأطفال

بعد أن حققت معدلات عدد الطلاب لكل معلم تراجعا إيجابيا في العام 1997/1996 عن العام الذي سبقه في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، عادت هذه المعدلات للارتفاع في العام 1998/1997 وخاصة في مدارس الوكالة والقطاع الخاص. فقد ارتفع معدل عدد الطلبة لكل معلم في العام 1998/1997 في مدارس الوكالة إلى 39 طالبا و/أو طالبة بعد أن كان 38 في العام الذي سبقه. وعلى الرغم من ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الخاصة ليصل إلى 18 طالبا و/أو طالبه بعد أن كان 16 في العام الذي سبقه، إلا أن هذا المعدل بقي أقل بكثير مما هو في القطاعين الحكومي والوكالة. أما المدارس الحكومية فقد حافظت تقريبا على نفس المعدل حيث بلغ 28 طالبا و/أو طالبة في كلا العامين (أنظر الجدول 4-5).

من المرجح أن يعود ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الخاصة إلى توجه نسبة من الطلاب في قطاعي الحكومة والوكالة للتعليم في القطاع الخاص. ويشير الجدول 4-5 إلى أن سمة الثبات في معدل عدد الطلبة لكل معلم في القطاع الحكومي، وارتفاع هذا المعدل في القطاعين الخاص والوكالة، تنطبق على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لا توفر بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التعليم معلومات تخص معدل عدد الطلبة لكل معلم حسب المرحلة التعليمية، للتمييز بين المرحلتين الأساسية والثانوية في هذا المعدل، حيث من المتوقع أنه يزيد في المرحلة الأساسية عن المرحلة الثانوية. ولكن يمكن قياس هذا وفقا لمعدل عدد الطلبة لكل شعبة، وهو ما سنتطرق له لاحقا.

برز على صعيد رياض الأطفال انخفاض ملموس في معدل عدد الطلبة لكل معلم، حيث انخفض هذا المعدل إلى 28 طالبا و/أو طالبة في العام 1998/1997 بعد أن كان 32 طالبا و/أو طالبة في العام 1997/1996. وقد شمل انخفاض معدل عدد الطلبة لكل معلم في رياض الأطفال كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وانخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم في العام 1998/1997 على الرغم من أن هذا المعدل ارتفع في العام 1997/1996 عن العام الذي سبقه كما يظهر من الجدول 4-5. وتجدر ملاحظة أن عدد الطلاب في رياض الأطفال ارتفع بمقدار 8.5% في العام 1998/1997، كما ذكرنا سابقا، وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم. ومن المرجح أن مرد هذا الانخفاض ناتج عن زيادة نسبية في عدد المعلمين والمعلمات في رياض الأطفال تفوق الزيادة النسبية في عدد الطلاب فيها.

4-4-3 تفاوت في معدل عدد الطلبة لكل شعبة حسب المرحلة التعليمية والجهة المشرفة والمنطقة

تظهر بيانات الكتاب الإحصائي التربوي السنوي تفاوتا في معدل عدد الطلبة لكل شعبة دراسية بين المرحلتين التعليميتين الأساسية والثانوية، حيث يبلغ هذا المعدل في المرحلة الأساسية 37 طالبا لكل شعبة في العام 1998/1997، في حين يبلغ 30 طالبا فقط في المرحلة الثانوية. ولم يجر تغيير على هذه المعدلات عن العام 1997/1996 (أنظر الجدول 4-6).

ينطبق هذا الوضع على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة دراسية في المرحلة الأساسية لدى كل من المنطقتين أعلى من هذا المعدل في المرحلة الثانوية. هذا، وبقيت هذه المعدلات على حالها في الضفة الغربية ما بين العامين 1997/1996 و 1998/1997، في حين أن ارتفاعا في هذا المعدل تحقق في قطاع غزة في المرحلة الأساسية بواقع طالب واحد لكل شعبة. وبالمقابل تحقق انخفاض بواقع 3 طلاب للشعبة الواحدة في المرحلة الثانوية في قطاع غزة (أنظر الجدول 4-6). ويوضح الجدول السابق أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة في الضفة الغربية أدنى من مثيله في قطاع غزة بشكل كبير. وقد يعود ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل شعبة إلى نقص الموارد التي تخصص لقطاع التعليم المدرسي. فالأرقام الواردة أعلاه تبين حاجة ماسة لزيادة عدد الشعب الصفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في قطاع غزة، بنسب كبيرة لتحسين البيئة التعليمية ورفع مستوى التعليم في هذه المناطق.

فيما يخص معدل عدد الطلاب لكل شعبة حسب الجهات المشرفة، يبين الجدول 4-6 أن المدارس التابعة للقطاع الخاص هي

الأفضل، حيث لا يتجاوز المعدل فيها 27 طالبا و/أو طالبة لكل شعبة في المرحلة الأساسية و17 طالبا و/أو طالبة في المرحلة الثانوية، تليها المدارس الحكومية في المرحلة الأساسية ثم مدارس الوكالة. ولا توفر الوكالة مدارس ثانوية مما يرفع المعدل في المدارس الثانوية الحكومية.

وتظهر هذه البيانات فوارق جدية حتى على مستوى الجهات المشرفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تظهر أن الفارق الأعلى بينهما هو في مدارس الوكالة في المرحلة الأساسية. ويظهر الجدول 4-6 أن التغير بين العامين 1997/1996 و 1998/1997 من حيث معدل الطلاب لكل شعبة، هو تغير محدود حسب الجهات المشرفة، عدا تغير إيجابي ملحوظ في هذا المعدل في المدارس الخاصة في قطاع غزة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإحصاءات المنشورة لا توفر بيانات عن معدل عدد الطلاب لكل شعبة حسب الجنس، مما يحد من إمكانية قياس مدى تأثير عامل النوع الاجتماعي على السياسات العامة التي ترسمها وزارة التربية والتعليم.

4-5 تراجع في أعداد طلبة كليات المجتمع المتوسطة في الضفة الغربية، وتباينات بين المناطق والنوع الاجتماعي

بلغ مجموع عدد الطلبة في كليات المجتمع المتوسطة 4299 طالبا وطالبة في العام 1998/1997، بدون طلبة كلية قلنديا وطلبة كلية النجاح. وكان عدد الطلبة في كليات المجتمع 4599 طالبا وطالبة في العام 1997/1996 (أنظر الجدول 4-7). ولا يمكن عقد مقارنات بين السنوات الدراسية المختلفة من حيث عدد طلاب كليات المجتمع المتوسطة بسبب نقص بيانات بعض الكليات في العام 1998/1997.

يظهر الجدول 4-8 زيادة ملحوظة في نسب الطلاب في تخصصي التمريض والفندقة، فقد تحققت زيادة عالية في هذين التخصصين مقابل زيادة بشكل أقل في بعض التخصصات الأخرى كالفنون التطبيقية. وتشير البيانات أن التوجه نحو التمريض في العام 1998/1997 كان أعلى لدى الإناث، في حين أن التوجه نحو تخصص الفندقة كان أعلى لدى الذكور.

4-6 تزايد أعداد الطلبة الجامعيين، وزيادة بين الإناث تفوق مثيلتها بين الذكور

بلغ مجموع عدد الطلاب في الجامعات الفلسطينية 52427 طالبا وطالبة في العام 1998/1997، بزيادة عن العام الذي سبقه

بنسبة 15.5% حيث كان مجموع عدد الطلاب 45399 طالبا وطالبة[20]. وقد كانت الزيادة في نسبة الطالبات أكبر من الزيادة في نسبة الذكور، حيث بلغت نسبة الزيادة بين الإناث 16.3% في حين بلغت 14.9% فقط بين الذكور. يعني هذا أن نسبة الطالبات في الجامعات الفلسطينية ارتفعت لتصبح 43.6% في العام 1998/1997 بعد أن كانت 43.3% في العام 1997/1996 (أنظر الجدول 4-9).

يظهر الجدول 4-9، أن منطقة القدس هي المنطقة الوحيدة التي تراجع فيها عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الفلسطينية في العام 1998/1997 عن العام الذي سبقه، في حين ارتفع عدد الطلاب في بقية المناطق. كما يظهر، أن الزيادة في عدد طلاب الجامعات كانت أعلى في الضفة الغربية من قطاع غزة. ويظهر أيضا أن هناك تمايزا في هذه الزيادة بين مناطق الضفة الغربية نفسها، حيث كانت منطقة الوسط هي المنطقة الأقل في زيادة عدد الطلاب بين العامين 1997/1996 و 1998/1997، في حين كانت منطقة جنوب الضفة الغربية الأعلى.

4-6-1 نسبة طلاب الجامعات لعدد السكان

بالاعتماد على التعداد العام الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية لتحديد عدد السكان، وبالاعتماد على الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية للعام 1998/1997 الذي أصدرته وزارة التعليم العالي لتحديد عدد طلاب الجامعات، تبين أن طلاب الجامعات الفلسطينية يشكلون 1.80% من عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة[21]. وقد بلغت النسبة بين الذكور 2.01%، بينما بلغت بين الإناث 1.60%، كما يظهر الجدول 4-10.

ويظهر الجدول سابق الذكر أن نسبة عدد الطلاب لعدد السكان في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، حيث بلغت في الأولى 2.38% مقابل 1.47% في الثانية. كما يظهر تفاوتا بين الذكور والإناث في المنطقتين، لكن هذا التفاوت أشد في قطاع غزة منه في الضفة الغربية. وعلى صعيد مناطق الضفة الغربية نفسها، يظهر أن منطقة شمال الضفة الغربية هي المنطقة التي تحتل المرتبة الأولى في نسبة طلاب الجامعات لعدد السكان، تليها منطقة جنوب الضفة ثم منطقة وسط الضفة.

4-6-2 تعزز الطابع المحلي للجامعات

يغلب على طلاب الجامعات الفلسطينية تركز طلاب المنطقة الواحدة في جامعات المنطقة نفسها، حيث يتركز طلاب قطاع غزة في جامعات قطاع غزة، ويتركز طلاب منطقة الضفة الغربية في جامعات الضفة الغربية نفسها. بل أن طلاب منطقة وسط الضفة الغربية يتركزون في جامعات هذه المنطقة،

[20] نشر في العدد الأول من "المراقب الاجتماعي" أن مجموع عدد الطلاب في الجامعات الفلسطينية في العام 1997/1996 بلغ 46176 طالبا وطالبة، وذلك حسب: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التعليم، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي 1997/1996، ص 205. أما "الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية 1997/1996" الذي تصدره وزارة التعليم العالي، أورد أن عدد طلاب الجامعات الفلسطينية في العام 1997/1996 هو 45399 طالبا وطالبة.

[21] في حساب نسبة طلاب الجامعات من عدد السكان، استثني الطلاب الدارسون في الجامعات الفلسطينية من فلسطينيي منطقة 1948 والطلاب الملتحقين من مناطق أخرى خارج فلسطين في جامعات الضفة الغربية، في حين دخل الطلاب المصنفون حسب المنطقة تحت تصنيف "أماكن أخرى" في قطاع غزة ضمن عدد طلاب قطاع غزة وذلك لكونهم من الفلسطينيين الذين قدموا إلى قطاع غزة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حسب ما أفادت وزارة التعليم العالي. كما أن هذه الحسابات لا تشمل الطلاب الفلسطينيين الدارسين في غير الجامعات الفلسطينية لعدم توفر البيانات اللازمة عنهم.

وطلاب منطقة الجنوب في جامعات منطقتهم، كما الحال بالنسبة لمنطقة الشمال أيضا.

تظهر بيانات الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية 1998/1997، أن زيادة ملحوظة في توجه الطلاب نحو الجامعات في نفس منطقة السكن تحققت في العام 1998/1997 عن العام 1997/1996. وقد اقتصر هذا على جامعات الضفة الغربية كون طلاب جامعات غزة جميعهم من منطقة القطاع[22] (أنظر الجدول 4-11).

يظهر الجدول 4-11 تراجعا في عدد طلاب قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية، ويعود هذا، في جانب أساسي، إلى إجراءات الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة التي يعتمدها الاحتلال الإسرائيلي. كما يعود إلى الإغلاقات المتكررة التي تفرض على هاتين المنطقتين، والحاجة إلى تصاريح خاصة من سلطات الاحتلال لانتقال الطلاب من قطاع غزة للدراسة في جامعات الضفة الغربية والإقامة فيها.

أما على صعيد طلاب الجامعات في الضفة الغربية، فيشير الجدول 4-11، إلى أن تعززا قد حدث على صعيد الدراسة في الجامعة المحلية، أي أنه حدث ارتفاع في نسبة الطلبة من منطقة الجامعة. فقد ارتفعت نسبة طلاب منطقة وسط الضفة الغربية في جامعات هذه المنطقة مقارنة بإجمالي طلاب هذه الجامعات في العام 1998/1997 عن العام الذي سبقه، في حين تراجعت نسبة الطلاب من المناطق الأخرى في هذه الجامعات مقارنة بإجمالي عدد طلابها. يستثنى من ذلك جامعة القدس، حيث تراجعت نسبة طلاب منطقة الوسط فيها وارتفعت نسبة الطلاب من المناطق الأخرى، وقد يعود ذلك لطبيعة التخصصات الموجودة في هذه الجامعة التي لا تتوفر في الجامعات الأخرى، وخاصة في برامج الماجستير.

وقد حدث تغير مماثل فيما يتعلق بمنطقة شمال الضفة الغربية، حيث ارتفعت نسبة الطلاب من منطقة شمال الضفة الغربية في جامعة النجاح الوطنية، وهي الجامعة الفلسطينية الوحيدة في منطقة شمال الضفة، في حين تراجعت نسبة الطلاب فيها من المناطق الأخرى. وحدث أيضا تغير مماثل في منطقة جنوب الضفة الغربية، حيث ارتفعت نسبة طلاب هذه المنطقة في الجامعات الموجودة فيها عدا جامعة الخليل، ولكن نسبة الطلاب المحليين في هذه الجامعة مرتفعة جدا في الأصل، فهي تبلغ 90% من مجمل طلاب الجامعة، والزيادة في النسب كانت لصالح الطلاب من فلسطينيي منطقة 1948 ومنطقة

[22] تظهر بيانات الدليل الإحصائي للجامعات والكليات الفلسطينية 1998/1997 الذي أصدرته وزارة التعليم العالي، أن 25.2% من طلاب الجامعة الإسلامية في غزة مصنفون حسب المنطقة تحت تصنيف "أماكن أخرى"، والواقع أنه، وبعد الاستفسار من وزارة التعليم العالي، تبين أن هؤلاء طلاب فلسطينيون عادوا إلى قطاع غزة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنهم لا يحملون أرقاما وطنية، وعليه يمكن القول أن 100% من طلاب هذه الجامعة هم فلسطينيون من قطاع غزة.

شمال الضفة الغربية، ولكن بنسب محدودة جدا (أنظر الجدول 4-11).

يمكن القول أن تعزز التوجه المحلي أو توجه الطلاب نحو الجامعات الفلسطينية في مناطقهم، يعود إلى عوامل مختلفة منها تردي الأوضاع الاقتصادية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يزيد من التوجه نحو الجامعات الأقرب مكانيا لتقليل تكلفة التعليم على الأسر التي لديها أبناء في الجامعات، بسبب ارتفاع كلفة التعليم في الجامعات في المناطق الأخرى (بفعل المواصلات أو أجرة السكن). كما يعود هذا التوجه إلى الأوضاع الأمنية المتقلبة، بسبب إجراءات الاحتلال، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحواجز الإسرائيلية التي تعرقل حركة الفلسطينيين بشكل عام بين المناطق بمن فيهم الطلاب. كما قد يعود ذلك إلى أن بعض الجامعات فتحت أقساما وتخصصات جديدة لم تكن متوفرة فيها من الأصل، مما ساهم في التحاق طلاب المنطقة نفسها بهذه الجامعات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الجامعات الحكومية (كلية العلوم التربوية ومجتمع المرأة)، أو الجامعات التابعة لوكالة الغوث "الأنروا" (كلية العلوم التربوية ومجتمع رام الله) تمتاز بنسب أقل من الطلبة المحليين، كما يظهر الجدول 4-11. وهو أمر مبرر، حيث أن الجامعات التابعة للأنروا تستقبل الطلاب اللاجئين، مما يعني أن هؤلاء الطلاب سيلتحقون للدراسة فيها من مختلف المناطق. كذلك الحال بالنسبة للجامعات الحكومية التي تقدم تخصصات محددة، تخدم أساسا المجال التربوي، أو تخريج مدرسين للمدارس الحكومية.

خلاصة

تحقق ارتفاع في نسبة السكان حسب الإلمام بالقراءة والكتابة في العام 1997 عن البيانات المتوفرة وأخرها في العام 1995، وهو ما يعني تراجعا في نسبة الأمية. إلا أن ذلك لم يقلص الفجوة بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الذكور تقريبا، وهو ما يؤشر على درجة عالية من التمييز بين الجنسين في مجال التعليم. لكن لا يمكن الحكم على تراجع درجة هذا التمييز أو ازديادها ما لم تتوفر بيانات عن نسبة الأمية بين السكان حسب الجنس حسب الفئات العمرية في نفس الوقت، والتي من خلالها يمكن قياس مدى الفجوة في نسبة الأمية بين الجنسين حسب الفئات العمرية المختلفة للخروج بتصور عن توجهات التمييز بين الجنسين.

على صعيد آخر، ازداد بشكل ملحوظ عدد القطاع الطلابي في العام 1998/1997

في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، حيث ازداد عدد الطلاب الملتحقين في كافة المراحل التعليمية ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالمرحلة الجامعية، في ما عدا تراجع في عدد الطلاب الملتحقين في كليات المجتمع المتوسطة. ويبدو أن زيادة فرص الالتحاق بالجامعات كانت السبب الأساسي في تراجع عدد طلاب الكليات. هذا وقد كانت الزيادة في نسب الطالبات أعلى منها بين الذكور من إجمالي عدد الطلاب، وهو تقدم إيجابي عن العام 1997/1996.

في مقابل هذه الزيادة في عدد الطلاب، لم يظهر توسع في المرافق والكوادر التعليمية يتوافق معها. يظهر ذلك من ارتفاع معدلات الطلاب لكل شعبة، وارتفاع معدلات الطلاب لكل معلم، مع تفاوتات في هذه المعدلات حسب الجهات المشرفة والمناطق الجغرافية. ويظهر أن المرافق التعليمية التابعة لوكالة الغوث هي الأقل تطورا وتوسعا من بين باقي المرافق التابعة للحكومة أو للقطاع الخاص. وتشير البيانات إلى الحاجة لتخصيص موارد مالية وبشرية أكبر للخدمات التعليمية، لمواكبة الزيادة في عدد الطلبة وتحسين الخدمات التعليمية (مكتبات، مختبرات، ملاعب، ومرافق أخرى) في المدارس والجامعات.

ورغم أن "المراقب الاجتماعي" يتعاطى مع المؤشرات الكمية فقط، إلا أنه يجدر الإشارة إلى المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في فلسطين، نظرا لاعتماد الجامعات بشكل كبير على مصادر دخل خارجية، وما يخلقه هذا من حالة من القلق الدائم حول التمويل، وما يترتب عليه من تدن في القدرة التخطيطية وفي القدرة على تحويل حالة التنافس القائمة بين الجامعات إلى حالة من التكامل. ويلاحظ في السنوات الأخيرة هجرة "أدمغة" وكوادر من الجامعات المحلية إلى القطاع الخاص والحكومي أو إلى المهجر، بسبب تدهور شروط العمل في الجامعات مقارنة مع قطاعات أخرى.

ويوجب قيام سلطة وطنية فلسطينية إعادة صياغة أهداف العملية التربوية، بحيث تخدم الاحتياجات المجتمعية (الاقتصادية والثقافية والبحثية) والعملية التنموية.

5- المؤشرات الثقافية

يتناول هذا القسم بعض المؤشرات الثقافية التي توفرت عنها معطيات خلال عام 1997، وهي تقدم صورة عن بعض جوانب الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم نتمكن من العثور على معطيات حول بعض الجوانب الهامة في الحياة الثقافية، خاصة المتعلقة بمشاركة الأفراد في النشاطات الثقافية.

5-1 تزايد عدد المراكز الثقافية

بلغ عدد دور السينما المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى أيلول 1998 خمس دور، اثنتان منها رخصتا خلال عام 1998 والباقي خلال عام 1997. وهي موجودة في المدن التالية: البيرة، جنين، طولكرم، نابلس ورفح.

وازداد عدد المراكز الثقافية خلال عام 1998، حيث بلغ 179 مركزا حتى آب 1998، بزيادة قدرها 43 مركزا مقارنة بأيلول 1997: منها 31 مركزا في الضفة الغربية، و12 مركزا في قطاع غزة. وبينما تناقص عدد المراكز الثقافية المرخصة في المخيمات (من 24 مركزا عام 1997 إلى 19 مركزا عام 1998)، وازداد عددها في المدن (من 65 إلى 90) وفي القرى (من 47 إلى 70)[23]. وتتفاوت هذه المراكز في فاعليتها، لكن لم يكن بإمكان هذا التقرير التأكد من فاعليتها[24].

5-2 تزايد طفيف في عدد المراكز البحثية، وتمركز معظمها في وسط الضفة

بلغ عدد المراكز البحثية (أو التي تقوم بنشاط بحثي) في الضفة الغربية وقطاع غزة 64 مركزا حتى آب 1997، بما فيها مراكز الأبحاث في الجامعات المحلية، أي بزيادة مقدارها 4 مراكز مقارنة بأيلول عام 1997، مرخص لدى وزارة الثقافة منها 36 مركزا.

ويتركز معظمها في الضفة الغربية، حيث بلغ عددها 56 مركزا، منها في وسط الضفة الغربية 35 مركزا[25]. وتتفاوت هذه المراكز في فاعليتها البحثية، فهي تضم مراكز البحث العلمي في الجامعات التي معظمها ذات نشاط بحثي محدود، كما تضم مراكز نشيطة مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ومركز البحوث والدراسات في نابلس ومواطن ومركز الدراسات الإقليمية في رام الله، وباسيا في القدس، إضافة إلى المراكز والبرامج التابعة للجامعات وتحديدا جامعة بيرزيت.

تعتمد مراكز البحث، بصورة عامة، على التمويل الخارجي المرتبط بمشاريع محددة، مما يجعل وضعها قلقا، ويفرض عليها إيجاد نقاط تقاطع مع اهتمامات الجهات الداعمة. ويقلص قدرتها على التخطيط. وشكلت بعض المراكز البحثية رابطة بحثية لتطوير عملها، لكن أثرها ما زال محدودا.

5-3 تركز محطات التلفزيون والإذاعة الخاصة في الضفة الغربية: 7 إذاعية و 24 تلفزيونية

يلاحظ خلو قطاع غزة من أي من محطات التلفزيون والراديو الخاصة. وقد يكون من عوامل ذلك هيمنة أكبر للقطاع الإعلامي الحكومي في قطاع غزة منها في الضفة الغربية. فقد عمل في الضفة الغربية في آب 1998 سبع محطات إذاعة خاصة مرخصة أو قيد الترخيص، توزعت كالتالي: 3 منها في شمال الضفة الغربية و 3 في وسطها وواحدة في الجنوب. وحصلت 4 منها على ترخيصها

[23] المصدر: وزارة الثقافة.

[24] تضم مراكز كبيرة وفاعلة مثل المركز الثقافي الفرنسي، ومركز الفن الشعبي في البيرة، ومؤسسة يبوس للإنتاج الفني، والمركز الثقافي اليوناني، وما شابه. وتضم أيضا عددا كبيرا من المراكز الثقافية في القرى والتي لا يتعدى نشاط الفاعل منها إقامة بعض الندوات أو دورات التقوية للطلاب في إطار القرية.

[25] المصدر: وزارة الثقافة.

عام 1997، وواحدة في عام 1998، وتجري الاستعدادات لافتتاح محطة ثامنة في الخليل[26].

وعمل في الضفة الغربية 24 محطة تلفزيون خاصة حتى آب 1998؛ منها 14 محطة في شمال الضفة الغربية (9 محطات في مدينة نابلس، ومحطتان في كل من مدينة جنين ومدينة قلقيلية، وواحدة في طولكرم)، و 4 في وسطها (جميعها في مدينة رام الله)، و6 في الجنوب (3 في مدينة الخليل و3 في مدينة بيت لحم). وتوقفت 7 محطات تلفزيون خاصة عن البث في الفترة بين أيلول 1997 وآب 1998[27].

وتلخص وزارة الإعلام الفلسطينية وضع هذه المحطات بأنها "اختارت –وان بدرجات متفاوتة– الطريق الأسهل، وهو إعادة بث البرامج المنقولة عن القنوات الفضائية، والاكتفاء بتقديم بعض البرامج المحلية الخفيفة، وبعض البرامج الإخبارية والندوات وتغطية النشاطات المحلية، مما جعل البعض –محقا– يطلق عليها (تلفزيونات الحارات) أو (تلفزيونات الفيديو)". وتعزو ذلك إلى عوائق تحد من تطور دورها.

يتمثل العائق الأول في عدم حصول السلطة الفلسطينية على حصتها من الطيف التذبذبي، ويماطل الإسرائيليون في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالاتصالات، لذلك تلجأ المحطات الخاصة إلى "سياسة وضع اليد"على الذبذبات والموجات المتاحة. ويتمثل العائق الثاني في عدم إقرار قانون للمرئي والمسموع، وهذا يحتاج إلى اتفاق مع إسرائيل والاتحاد الدولي للاتصالات. وتعمل المحطات الخاصة وفقا "لتعليمات" من الجهات المعنية، مما يخلق خشية من تغيير هذه التعليمات في أي وقت.

ويتعلق العائق الثالث بالقائمين على هذه المحطات، الذين هم في معظمهم هواة ويفتقدون للمؤهلات العلمية والخبرات الكافية في هذا المجال. أما العائق الرابع فهو تشابك المهمات والصلاحيات بين الوزارات المعنية، وتدخل الأجهزة، وعدم استقرار سياسة السلطة في هذا المجال. وتتوقع وزارة الإعلام من القائمين عليها تطويرها عبر التركيز على القضايا المحلية الساخنة، مما يجعلها مطلبا لقطاع شعبي واسع، وتطوير أدائها الفني والمهني. (جريدة الأيام، 1998/10/16).

5-4 13.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتني "مكتبة" بيتية

تبين من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997 أن 13.9% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تقتني مكتبة بيتيه[28]، وبلغت النسبة في الضفة الغربية 15.7% وفي قطاع غزة 10.5%.

أصدر مجموعة من المكتبيين المختصين دراسة مسحية عن المكتبات في فلسطين عام 1996، أظهرت وجود 295 مكتبة عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس بسبب قيام جمعية الدراسات العربية بإعداد دراسة عن المكتبات في القدس. واستثنت الدراسة أيضا المكتبات المدرسية. وتوزعت المكتبات وفقا لنوعها إلى: 119 مكتبة عامة (بنسبة 40%)، و107 مكتبات متخصصة (36%)، و44 مكتبة أكاديمية (15%)، و25 مكتبة أطفال (9%). وأظهرت النتائج أن حوالي 79% من كل من هذه المكتبات قدمت خدماتها لأكثر من 6000 مستخدِم. ويستفيد طلبة المدارس من خدمات 73% منها، وطلبة الجامعات من 17% منها،

[26] المصدر: وزارة الثقافة.
[27] المصدر السابق.
[28] المكتبة البيتية: توفر 10 كتب غير مدرسية على الأقل تستخدم لتنمية الجوانب الثقافية أو الدينية...الخ.(النتائج النهائية للتعداد- ملخص، 1998، ص34.

و45% يرتادها عمال، 37% ربات بيوت، 48% باحثون، 30% متقاعدون[29].

ويوضح الجدول التالي توزع المكتبات حسب حجم التجمع السكاني الذي قدمت له خدماتها عام 1995:

وأصدرت هذه المجموعة، في العام 1998، دراسة مسحية أخرى بعنوان "واقع مكتبات الطفل في فلسطين" أظهرت أن عدد مكتبات الأطفال[30] في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 97 مكتبة عام 1997، منها 52% مكتبات مستقلة والبقية جزء من مكتبة عامة. وتبين أن حوالي 61% منها أنشئت بعد عام 1990. وهي تقتني كتبا في الموضوعات التالية: معارف عامة (77% من المكتبات)، فلسفة وعلم نفس (89%)، ديانات (89%)، علوم اجتماعية (71%)، علوم بحتة وعلوم تطبيقية (65%)، فنون (70%)، أدب (53%)، تاريخ وجغرافيا وسير (80%)، قصص أطفال (99%)، مسرحيات أطفال (44%)، شعر وأغان (65%)[31].

[29] مجموعة من المكتبيين المختصين، المكتبات في فلسطين- دراسة مسحية، 1996.

[30] المكتبات التي تقدم خدماتها للفئة العمرية حتى 18 سنة (واقع مكتبات الأطفال في فلسطين- دراسة مسحية، 1998، ص4).

[31] مجموعة من المكتبيين المختصين، واقع مكتبات الأطفال في فلسطين- دراسة مسحية، 1998، ص34.

توزع المكتبات في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم التجمع السكاني، 1995

حجم التجمع السكاني	المكتبات		حجم التجمع السكاني	المكتبات	
	عدد	نسبة مئوية		عدد	نسبة مئوية
1000 وأقل	71	24	25001- 50000	3	1
5000-1001	56	18.9	+50000	11	3.7
10000-5001	15	5.5	غير محدد	135	45.6
10001- 25000	4	1.3			

مجموعة من المكتبيين المختصين، المكتبات في فلسطين- دراسة مسحية، 1996.

أما توزعها حسب المناطق التي تقدم خدماتها لها فكانت كما يلي: 35% تقدم خدماتها لمدينة، 32% لقرية، 10% لمخيم، 6% لأنواع التجمعات الثلاث، 3% لحي، والبقية(14%) لنوعين من التجمعات السكنية[32].

5-5 النشاطات الثقافية والفنية: انتظام في بعض الأنشطة الثقافية

لم تتوفر لدى "المراقب" معطيات حول مشاركة الأفراد في النشاطات الثقافية والفنية، أو مدى الإقبال على النشاطات التي جرت خلال عام 1997. ونكتفي بإيراد المعطيات المتوفرة عن عدد النشاطات الثقافية والفنية التي زودتنا بها وزارة الثقافة الفلسطينية، وهي تغطي معظم النشاطات التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتدلل، بصورة عامة، على الواقع الثقافي فيهما.

شهدت الضفة الغربية ستة مهرجانات فنية وثقافية في العام 1997، أربعة منها في منطقة وسط الضفة الغربية، وواحد في شمالها وآخر في جنوبها. وأصبحت هذه المهرجانات تقليدا سنويا، وتقام في موسم الصيف. وتجري في مراكز المحافظات أمسيات رمضانية. كما أقامت وزارة الثقافة أسبوعا ثقافيا في غزة، وآخر في قلقيلية.

وأقيمت عشرة معارض فنية في قاعة محمد صيام للمعارض في رام الله. إضافة إلى مهرجان الفن التشكيلي، ومهرجان الكرامة اللذين نظمتهما وزارة الثقافة بالتنسيق مع محافظة رام الله.

[32] المصدر السابق، ص41.

وترسخت مراكز نشاط ثقافي دائمة النشاط في الضفة الغربية وقطاع غزة (مثل مركز خليل السكاكيني، مركز الفن الشعبي، مركز رشاد الشوا في غزة) إضافة إلى الجامعات المحلية، التي كانت المراكز الأهم للنشاط الثقافي حتى الانتفاضة الفلسطينية في نهاية عام 1987، وما زال للجامعات دور مهم في تنظيم النشاطات الفنية والثقافية وتحديدا نشاطات الأطر الطلابية ومجالس الطلبة.

5-6 إنتاج وترويج النشاط الثقافي

تتركز في وسط الضفة الغربية دور النشر والتوزيع حيث يوجد فيها 22 دار نشر وتوزيع من مجموع 49 دار نشر مرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوزعت الدور الباقية كالتالي: 12 في قطاع غزة و9 في شمال الضفة الغربية و6 في جنوبها. كما توجد 6 مؤسسات مرخصة للإنتاج التلفزيوني جميعها في وسط الضفة الغربية، لكن لا تتوفر معطيات حول كمية ونوعية إنتاجها. أما المكتبات ومحلات بيع الكاسيت والفيديو فيزيد عددها في شمال الضفة الغربية عن باقي المناطق: 70 مكتبة في شمال الضفة الغربية مقابل 29 في الوسط و28 في الجنوب و 20 في قطاع غزة، وكذلك 42 محل بيع كاسيت وفيديو في الشمال، مقابل 29 في الوسط و17 في كل من جنوب الضفة وقطاع غزة[33]. لكن لا تتوفر معطيات حول حجم التوزيع ونوعيته. وسنعتمد على مؤشرات تتوفر حولها معطيات يمكنها إعطاء صورة عامة عن طبيعة الاهتمامات الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحجمها وتوزعها.

5-6-1 اهتمام مميز بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

تعكس نشريات المنظمات الأهلية الفلسطينية في السنوات 1995-1997 اهتمامات هذه المنظمات، بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وهي تقوم بدور رئيسي في حركة النشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغطي معظم سوق النشر. وتترتب تنازليا مجالات الاهتمام وفقا لعدد النشريات الصادرة كما يلي: حقوق إنسان وقضايا الديمقراطية (ما يقارب خُمس هذه النشريات)، الزراعة (ومعظمها نشرات تدريبية أو توجيهية للمزارعين)، قضايا اللاجئين، اقتصاد، قضايا المرأة، سياسة، تعليم وتدريب، صحة، أطفال، عمل وعمال، القدس، شؤون تنموية، قضايا التراث والثقافة (وهو الجانب الذي يتحمل فيه المؤلفون، على الأغلب، أو القطاع العام نفقات النشر)، البيئة وأخيرا دراسات سكانية (لمزيد من التفصيل راجع الجدول 5-1).

من الواضح أن هذه الموضوعات تعكس الاهتمام بالبناء الوطني وقضايا المواطنة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية،

[33] المصدر: وزارة الثقافة.

كما تعكس الاهتمام بقضايا المفاوضات، وتعبر، إلى حد ملموس، عن تأثير اهتمامات الممولين.

5-6-2 هيمنة وسط الضفة الغربية على حركة نشر الدوريات

يصدر في الضفة الغربية وقطاع غزة 75 مطبوعة دورية منها 3 جرائد يومية و11 جريدة أسبوعية و40 مجلة و 21 نشرة. وبلغ عدد الدوريات الصادرة في قطاع غزة 12 دورية. ويصدر 73% من الدوريات في وسط الضفة الغربية[34]. مما يشير إلى هيمنة وسط الضفة الغربية على الحياة الثقافية والفكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينسجم ذلك مع مؤشرات ثقافية أخرى كالمعارض والمهرجانات الثقافية والفنية والمؤسسات البحثية الفاعلة.

وترسخ وجود عدد من الدوريات العلمية والفكرية والمتخصصة التي تغطي جوانب هامة من حياة المجتمع الفلسطيني مثل مجلة "الكرمل" و"السياسة الفلسطينية" و"الدراسات الفلسطينية" و"تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة" و"مراقبي ماس الاقتصادي والاجتماعي"، وغيرها.

ويلاحظ تركيز المجلات في الجوانب الفكرية والاقتصادية والثقافية، 16 من أصل 31 مجلة، إذا استثنينا المجلات العامة والتي تجمع بين المعلومة السهلة والتسلية. وكذلك الحال في النشرات؛ حيث بلغ عدد النشرات الحقوقية والسياسية والاقتصادية 15 نشرة (انظر جدول 5-2).

ويصدر عن وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية 10 مجلات، أي ما يقارب الربع. ويصدر 13 مجلة عن مؤسسات أهلية أو أحزاب سياسية أو مراكز بحثية. لكن معظم النشرات يصدر عن المؤسسات الأهلية.

5-7 أكثر من ربع الأسر الفلسطينية يقتني أجهزة استقبال (ستلايت) و4% منها يقتني جهاز كمبيوتر

أشارت نتائج استطلاع الرأي رقم (34) الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية[35] إلى أن 27% من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لديها أجهزة استقبال "ستلايت"، وترتفع النسبة إلى الثلث في قطاع غزة. وتزيد نسبة امتلاك هذه الأجهزة في المدن عنها في المخيمات والقرى (33% مقابل 24%). ويزداد استخدامه في منطقة القدس (52%) ومدينة غزة (41%) ورام الله (32%)، ويقل في مناطق شمال الضفة الغربية (9% في جنين، 13% في نابلس، 15% في طولكرم وقلقيلية). وتشير هذه النسب إلى تفاوت واسع بين المناطق في اقتناء الفضائيات.

[34] وزارة الإعلام الفلسطينية.

[35] أجري الاستطلاع في الفترة 25- 27 حزيران 1998، وشمل الاستطلاع 1335شخصا تزيد أعمارهم عن 18 سنة، منهم 851 شخص في الضفة الغربية. وتصل نسبة الخطأ إلى 3%.

ويمتلك 4% من الأسر الفلسطينية أجهزة كمبيوتر حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997[36]، وبلغت نسبة الأسر التي تمتلك كمبيوتر في الضفة الغربية 4.7% وفي قطاع غزة 2.6%. وأظهر مسح مركز البحوث والدراسات الفلسطينية المشار إليه سابقا أن 12% من المستجوبين لديهم أجهزة كمبيوتر، منتشرة بشكل خاص في مناطق القدس ورام الله وطولكرم والخليل ومدينة غزة، ويشترك 7% من هؤلاء في شبكة الإنترنت. بينما يشترك 2% من العينة في شبكة الإنترنت في أماكن عملهم، وبلغت نسبة الذين يشتركون في شبكة الإنترنت في بيوتهم أقل من 1%.من العينة،ويتركز هؤلاء في مناطق نابلس ورام الله والخليل وجباليا.

5-8 تمركز غالبية النوادي الرياضية في الضفة الغربية

عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 229 ناديا رياضيا ، منها 30 ناديا في قطاع غزة والباقي في الضفة الغربية. وتواجد معظمها في القرى، وبلغ عددها 120 ناديا مقابل 78 في المدن و31 في المخيمات (لمزيد من التفصيل راجع جدول 5-3). ويبدو أن النوادي الرياضية (والجمعيات الخيرية) هي المؤسسات الأكثر قبولا ورواجا في القرى.

ملخص

تعززت خلال عام 1997 بعض مظاهر الحياة الثقافية ، وشكلت نقلة هامة في الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة قياسا بالفترة التي سبقت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. بينما بقيت مظاهر أخرى محدودة وفقيرة. فقد ترسخت مراكز نشاط ثقافي وفني دائمة توفر تنوعا في النشاطات. وترسخت دوريات فكرية وثقافية حافظت على انتظام الصدور وعلى معالجة مواضيع وقضايا تهم قطاعات من المجتمع الفلسطيني. وأوجدت المراكز البحثية التي ترسخت في الضفة الغربية وقطاع غزة حركة بحث نشطة ومتنوعة. وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انعقاد عدد كبير من المؤتمرات وورشات العمل والندوات التي تناولت قضايا مختلفة. وأصبحت مهرجانات الصيف تقليدا سنويا، ويعمل القائمين عليها على تطوير أدائها من خلال التنسيق فيما بينهم.

ويلاحظ الفقر الشديد في دور السينما، وفي النشاط المسرحي، ومحدودية معارض الفن التشكيلي والنشاطات الموسيقية. وتتركز النشاطات الثقافية والفنية في وسط الضفة الغربية، ومدينة نابلس.

ولم تتوفر "للمراقب" بيانات حول المشاركة في النشاطات الثقافية والفنية، وهي ضرورية لرصد التغيرات في تعاطي الناس مع هذه النشاطات.

6- الضمان الاجتماعي ونوعية الحياة

اعتمد هذا القسم على بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية-التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، بصورة خاصة، وعلى بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية

[36] حسب استطلاع مركز البحوث في نابلس المشار إليه سابقا بلغت نسبة الأسر التي تمتلك جهاز كمبيوتر 12% في شهر حزيران 1998، أي بعد 6 أشهر من التعداد العام.

الفلسطينية، وعلى المعطيات التي جمعها "ماس"، وبعض المصادر الأخرى. ولم تتوفر معطيات حول بعض الجوانب الهامة في هذا المجال، وتحديدا المعطيات المتعلقة بمساعدات لجان الزكاة. وتجدر الإشارة إلى تقرير الفقر في فلسطين الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر، والذي تضمن حسابا لخط فقر وطني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مبني على مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، خاصة دورتي مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعامي 1996 و 1997، وتضمن أيضا معطيات هامة عن نوعية حياة الفقراء.

6-1 ظروف العمل وحقوق العمال

لم يحدث أي تعديل على تشريعات العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1997، لكن تم عرض مشروع قانون العمل الفلسطيني المعد من قبل وزارة العمل الفلسطينية على المجلس التشريعي، وما زال في طور النقاش. وأقر المجلس التشريعي قانون الخدمة المدنية[37]. ومن المتوقع أن يساهم تطبيق هذين القانونين في تصويب أوضاع تشريعات العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ويوحدانها.

أصدرت الإدارة العامة لتفتيش العمل في وزارة العمل الفلسطينية تقريرا عن نتائج زيارات مندوبيها لـــ 8675 منشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة عمل فيها 55305 عاملا (بمعدل 6.4 عامل لكل منشأة). وأظهر التقرير أن نسبة المنشآت المؤمنة ضد إصابات العمل لا تتجاوز 42.4%[38]. وحسب التقرير السنوي المذكور، بلغت نسبة الإصابات في المنشآت التي تم مسحها 1.6%[39] من مجموع العاملين فيها، أو ما يعادل 910 إصابات (360 إصابة طفيفة، 441 إصابة جسيمة، 10 حالات وفاة). ويجدر الانتباه إلى أن هذه المعطيات مؤشرات عامة، فهي ليست نتائج عينة مسحوبة بطريقة عشوائية، كما أنها تشكل نسبة محدودة من المنشآت الخاصة في الضفة والقطاع، فقد بلغ عدد المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 76962 منشأة[40].

ولم تتوفر إحصاءات عن درجة تغطية صناديق التقاعد والتوفير والتأمين الصحي في أماكن العمل، وكذلك لم تتوفر معطيات حول درجة تنظيم سوق العمل المحلي (عقود العمل

[37] صادق الرئيس على تطبيق قانون الخدمة المدنية بتاريخ 28 أيار 1998، وأعلن عن البدء في تطبيقه في 1 تشرين أول 1998، إلا أنه تم تعليق التطبيق في كانون أول 1999بسبب المشكلات الادارية والمالية التي رافقت التطبيق.

[38] تتحايل المنشآت، عادة، على التأمين ضد إصابات العمل (بوصفه متطلب قانوني) بتأمين عدد من مستخدمي المنشأة فقط، دون ذكر أسمائهم. وفي حال إصابة أحد المستخدمين فانه يتلقى العناية الطبية من قبل التأمين.

[39] بلغت نسبة إصابات العمل في الأردن 1.95% من إجمالي العاملين في المؤسسات عام 1995 (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، النشرة الإحصائية السنوية 1995، ص82).

[40] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997- النتائج النهائية (ملخص)، 1998، ص112.

والحقوق العمالية الأخرى وفقا للقانون المعمول به أو اتفاقات العمل الجماعية).

6-2 ربع السكان تحت خط الفقر

اقترح الفريق الوطني خطا للفقر بالاعتماد على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية خلال عامي 1996 و1997، وحدده بـــ 1390 شيكلا في الشهر خلال عام 1997 لعائلة مكونة من ستة أفراد. وأظهر تقرير الفقر في فلسطين أن 23% من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، وإذا ما استثنينا القدس الشرقية (بسبب ظروفها الخاصة) ترتفع النسبة إلى 25% من مجموع السكان. وتزيد معدلات الفقر في قطاع غزة عن مثيلتها في الضفة الغربية بأكثر من الضعفين (16% في الضفة الغربية مقابل 38% في قطاع غزة).

وأظهر تقرير الفقر أن أكثر من ثلث متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية عام 1997 مسنون. ويقدر أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء تشكل حوالي نصف الأسر التي تتلقى المساعدة من الوزارة. كما أن 52% من متلقي المساعدة ربات بيوت. وكشف التقرير عن أن حوالي ربع متلقي المساعدة يعملون.

وخرج التقرير بتوصيات لرسم سياسات عامة لمكافحة الفقر تقوم على "خطط للتنمية الاقتصادية والبشرية. كما تستدعي سياسات موجهة نحو الفقراء والمعرضين للفقر ليس من منطلق إغاثي بل من منطلق تنموي أو تمكيني". واقترح سياسات تخص المستثنيين من سوق العمل تتضمن؛ تعميم صناديق التقاعد لتشمل العاملين في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، تطوير نظام الرعاية الاجتماعية خصوصا ضمان صحي إلزامي، تطوير نظام جديد للمساعدات الاجتماعية، تطوير برامج التدريب المهني، وتقديم المساعدات للمنظمات غير الربحية التي تعمل في مجال الخدمة الاجتماعية.

وخصص قسما في مقترح سياسات مكافحة الفقر لمعالجة الفقر بين أفراد القوة العاملة، واقترح تشريع حد أدنى للأجور،وتطوير برامج التدريب، وتطبيق قانون التأمين ضد إصابات العمل على جميع المؤسسات.

واقترح التقرير منح أولوية للمحافظات التالية: جنوب ووسط قطاع عزة، ومحافظة جنين والخليل، وضرورة إيلاء اهتمام خاص لقرى جنوب الضفة الغربية، وتحديدا في محافظة الخليل، وقرى شمال الضفة الغربية، وبخاصة في محافظة جنين. كما اقترح التوجه بشكل خاص للأسر التي لا تملك أراض،

كونها الأكثر عرضة للفقر. وعلى صعيد قطاع غزة تبرز المخيمات باعتبارها المواقع السكنية الأكثر حرمانا، وإن اقتربت القرى من نفس هذه الدرجة من الحرمان. ويترتب على هذا إعطاء أولوية لأوضاع مخيمات قطاع غزة، وتحديدا في الجنوب والوسط.

واختتم التقرير توصياته بالملاحظة التالية: "إن أية استراتيجية لمكافحة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن تكون جزءا من استراتيجية تنموية شاملة، وأن تتعامل مع واقع الفقر القائم بنهج واقعي مرن وتراكمي يراعي الظروف السياسية والاقتصادية الانتقالية التي تحيط بأوضاع الضفة والقطاع، ويراعي الإمكانات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها، وتتعامل مع الفقراء باعتبارهم مواطنين وباعتبارهم منتجين ويملكون إمكانات واستحقاقات معطلة. ولذا لا بد من أن تتوجه استراتيجية مكافحة الفقر في فلسطين نحو الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للفقر وللمناطق الأكثر حرمانا".

3-6 تزايد أعداد متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية

تلقى 26133 أسرة مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر حزيران 1997، وقد ازداد عددها مقارنة مع عدد الأسر المتلقية للمساعدة في نفس الشهر من عام 1996 بأكثر من خمسة آلاف أسرة، أي بنسبة 25%. ويشير هذا إلى تزايد إقبال الفقراء على طلب المساعدة من الوزارة. ومن ناحية أخرى ازداد أفراد هذه الأسر بنسبة 17% خلال نفس الفترة. وارتفعت نسبة الأفراد متلقي المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، قياسا بعدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لنفس الفترة، بحوالي 0.21 نقطة لتصبح 3.58%. وجاءت هذه الزيادة بالأساس من قطاع غزة، حيث ازدادت نسبة متلقي المساعدة إلى مجموع السكان في قطاع غزة من 4.42% عام 1996 إلى 5.25% عام 1997، أي بنسبة 18.83%. وفي المقابل تناقصت نسبة متلقي المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية من2.73% عام 1996 إلى 2.66% عام 1997، أي بنسبة 2.83% (أنظر جدول 6-1). ونلفت الانتباه إلى التعامل بحذر مع هذه النسب بسبب احتسابها إلى تقديرات السكان في منتصف العام للسنتين اذ يحتاج تقدير عدد السكان لعام 1996 إلى إعادة تصويب بناء على نتائج التعداد العام[41].

وتتلقى الأسرة مساعدات وفقا لسلم تصاعدي مع ازدياد حجم الأسرة، ويصرف للأسرة من فرد واحد 96 شيكلا، أي حوالي 23% من خط الفقر فقط. أما مقارنة مع عام 1996 فقد انخفضت القيمة الشرائية للمساعدات بـــ 7.6% وهي نسبة التضخم خلال عام 1997[42].

[41] كانت تقديرات السكان في منتصف عام 1996 للضفة الغربية 1571572 وفقا للتقديرات المنقحة التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1997، بينما بلغت هذه التقديرات في منتصف عام 1997 بناء على نتائج التعداد 1787562 أي زيادة بنسبة 13.7%، بينما كانت الزيادة في قطاع غزة لنفس الفترة 3.4%، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة 9.8% مما يعني ضرورة تعديل تقديرات 1996، وهو ما يؤدي إلى تغيير النسب السابقة.

[42] ماس، المراقب الاقتصادي، العدد الثالث، 1998، ص17.

وقدمت مؤسسة أسر الشهداء والأسرى والجرحى مساعداتها الشهرية لـــ 7826 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر كانون أول 1997، منها 4148 أسرة في الضفة الغربية. واستفاد من مساعداتها في نفس الشهر 3739 أسرة شهيد، و1534 جريح، و1619 أسير، و401 حالة اجتماعية (مناضلين سابقين أو أسر عملاء قتلوا بسبب ذلك)، وتلقى 533 أسرة تأمينا صحيا. وصرف للأسرة الواحدة في المعدل 317 شيكلا في الضفة الغربية و289 شيكلا في قطاع غزة. وتعكس الأرقام السابقة تدني كفاية هذه المساعدات، فهي تغطي الأكثر حاجة من أسر الشهداء والأسرى والجرحى وبمبالغ متدنية[43] (حوالي 10% من متوسط استهلاك الأسرة الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس الشهر[44]، و22.8% في الضفة الغربية و20.8% في قطاع غزة نسبة إلى خط الفقر).

6-4 تزايد بسيط في الأعداد المطلقة للأسر المتلقية للدعم من"الأنروا" وتراجع في حجمها النسبي

تلقت 22272 أسرة مساعدات من "الأنروا" في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر حزيران عام 1997، أي بزيادة قدرها 1.1% عن نفس الشهر في العام السابق العام السابق. وازداد عددها في قطاع غزة بنسبة 3.6%، بينما تراجع في الضفة الغربية بنسبة 3.1% (من 8309 أسرة إلى 8048 أسرة). وازداد عدد أفراد الأسر المتلقية للدعم في الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 1.17% لنفس الفترة، وازدادت في الضفة الغربية بنسبة 1.02% وفي قطاع غزة بنسبة 1.24%.

وانخفضت نسبة متلقي المساعدة من "الأنروا" في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين حزيران 1996 وحزيران 1997، من مجمل السكان، في المنطقتين، من 3.61% إلى 3.32%، أو بنسبة 0.2%. فقد بلغ عدد الأسر المستقبلة للمساعدة 22308 أسرة وبلغ عدد أفرادها 92516 فردا (مقارنة بـــ 22072 أسرة عدد أفرادها 91660 عام 1996). وتناقصت نسبة متلقي المساعدة من "الأنروا" إلى مجمل السكان في قطاع غزة بنسبة أقل من الضفة الغربية (2.07% و 11.19% على التوالي)[45].

6-5 تراجع في أعداد متلقي المساعدة من لجان الزكاة

يغلب على مساعدات لجان الزكاة الطابع المالي، وخصوصا الأسر المسجلة لديها كحالات تستدعي المساعدة. كما تقدم هذه اللجان مساعدات عينية تشمل هذه الأسر، بالإضافة لأسر أخرى تعتبر اللجان أن حاجتها للمساعدة تقل عن حاجة الأسر المسجلة لديها كـــ "حالات". كما تقدم لجان الزكاة مساعدات خدماتية للأسر المسجلة لديها إضافة إلى تقديم بعض الخدمات بأسعار أقل من سعر السوق للأسر والأفراد الذين يستخدمون المرافق التابعة للجان الزكاة كالمستشفيات والعيادات الصحية والمدارس ورياض الأطفال[46].

---

[43] وزارة الشؤون الاجتماعية، إحصائية بمساعدات مؤسسة أسر الشهداء والأسرى والجرحى لشهر كانون أول 1997.

[44] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997، رام الله، 1998.

[45] المصدر: "الأنروا"، إحصائيات بعدد متلقي المساعدات لعام 1996 و 1997، وقد بلغت نسبة متلقي المساعدة من "الأنروا" إلى مجمل السكان اللاجئين، وفقا لحسابات أحد مسئولي الوكالة، 6.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 1997، وبلغت 8.4% في قطاع غزة، و4.75% في الضفة الغربية لنفس الفترة، بزيادة بسيطة في قطاع غزة مقارنة بنهاية عام 1996 والتي بلغت 0.3%، وتراجعت النسبة في الضفة الغربية بـ 0.2% مقارنة بنهاية العام السابق.

[46] جميل هلال ومجدي المالكي، مؤسسات الدعم الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ص 39-40.

وأظهرت معطيات جمعها "ماس"، في الربع الأول من 1998، من 6 لجان زكاة كبيرة في الضفة الغربية[47] تراجعا في أعداد متلقي المساعدات منها في عام 1997 قياسا بالعام 1996 بنسبة 6.2% للأيتام و 9.1% للأسر. بينما حصلت قفزة في أعداد الأيتام والأسر التي تتلقى المساعدة من لجنة زكاة غزة، حيث ارتفع عدد متلقي المساعدة من الأيتام بنسبة 171% والأسر بنسبة 149%. ويبدو أن هذا الارتفاع ناتج عن إغلاق عدد من المؤسسات الإسلامية وتحويل المستفيدين منها إلى لجنة زكاة غزة. وبرز تراجع في نسبة متلقي المساعدات من لجان الزكاة قياسا بعدد السكان عام 1997، رغم الزيادة المطلقة في عدد المستفيدين في بعض اللجان مثل لجنتي نابلس ورام الله. وقدمت اللجان الست في الضفة الغربية مساعداتها إلى 7370 أسرة و 5715 يتيما عام 1996. وبلغ عدد متلقي المساعدات من هذه اللجان 6699 أسرة و 5360 يتيما عام 1997. وقدمت لجنة زكاة غزة مساعدات لـــ 750 أسرة و 1200 يتيما عام 1996، وارتفع العدد إلى 1870 أسرة و 3250 يتيما عام 1997[48].

6-6 أكثر من ثلثي متلقي المساعدة من مؤسسات الدعم الاجتماعي من المسنين

أظهرت نتائج المسح الذي قام به الفريق الوطني لمكافحة الفقر في فلسطين[49] أن 37.6% من متلقي المساعدة للعام 1997 هم فوق سن الستين، و 11.2% فوق سن 75 سنة. علما أن 5.5% فقط من الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة هم فوق سن الستين[50]. وقدر تقرير الفقر في فلسطين، من خلال معطيات "الأنروا"، ووزارة الشؤون الاجتماعية، أن ما بين خُمس إلى رُبع المسنين (فوق سن الستين) في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتلقون مساعدة من هاتين المؤسستين. وتعكس هذه المعطيات تدني قدرة العائلة والأقارب على تقديم الدعم الكافي للمسنين، وافتقارهم إلى صناديق تقاعد ومخصصات أخرى.

[47] وهي تقدم معظم المساعدات التي تقدمها لجان الزكاة، وهي لجان زكاة رام الله، نابلس، جنين، طولكرم، القدس والخليل.

[48] بلغ عدد لجان الزكاة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 60 لجنة عام 1997، وكان عدد المسجل في العام السابق 54 لجنة والعامل منها 50، بينما الأربعة المتبقية كانت متوقفة عن العمل (جميل هلال ومجدي المالكي، مؤسسات الدعم الاجتماعي، 1997).

[49] تكونت عينة الدراسة من 1868 أسرة، موزعة على 890 أسرة من قطاع غزة، و 978 من الضفة الغربية (الفريق الوطني لمكافحة الفقر، فلسطين، تقرير الفقر 1998، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله 1998).

[50] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997، النتائج النهائية- ملخص، 1998.

نوعية حياة الفقراء

وفقا لمعطيات (فلسطين– تقرير الفقر 1998) فان 5.9% من مساكن الأسر المتلقية للدعم في الضفة الغربية عام 1997 بدون مياه واصلة للمنزل، مقابل 1.6% في قطاع غزة، و 7.4% من مساكن الأسر الفقيرة في الضفة الغربية بدون كهرباء، مقابل 3.0% في قطاع غزة. ولا يملك 30.8% من هذه الفئة ثلاجة في كل من الضفة وغزة، ولا يملك 51.2% في المنطقتين غسالة، ولا يملك 48.0% طباخ غاز، ولا يملك 34.2% جهاز تلفزيون.

6-7 شخصان للغرفة

وفقا للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت فإن معدل عدد الغرف للمسكن في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 3.4 (3.3 في الضفة الغربية و3.6 في قطاع غزة)، بينما بلغت الكثافة السكنية شخصان لكل غرفة (1.9 في الضفة و 2.1 في القطاع). ويمتلك 78.1% من الفلسطينيين مساكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة (75.3% في الضفة و83.2% في القطاع). ويتصل 94.6% من المساكن بالكهرباء (94.1% في الضفة و 95.5% في القطاع)، ويتصل 83.6% من المنازل بالمياه (79.1% في الضفة و 91.7% في القطاع). ويتصل 33.7% بشبكة صرف صحي (24.4% في الضفة و 50.6% في القطاع).

أما من حيث امتلاك السلع المعمرة فكانت نتائج التعداد العام قريبة، بصورة عامة، من نتائج مسوح دائرة الإحصاء الفلسطينية السابقة. وهي كما يلي:

نسبة امتلاك الأسر الفلسطينية لسلع معمرة مختارة، 1997

السلعة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع
سيارة خاصة	23.2	15.1	20.4
ثلاجة	81.6	78.2	80.4
غسالة	72.2	75.0	73.2
تدفئة مركزية	2.0	0.6	1.5
تلفزيون	86.4	81.4	84.6

فيديو	15.1	10.2	13.3
كمبيوتر	4.7	2.6	4.0
خط هاتف	20.2	18.2	19.5
سخان شمسي	56.4	70.1	61.2

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997، النتائج النهائية– ملخص، 1998.

ملخص

لم تحدث تغيرات هامة على أشكال الضمان الاجتماعي أو نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1997. وتقوم الجهات الحكومية المعنية على إعداد التشريعات الفلسطينية التي تنظم سوق العمل (مشروع قانون العمل)، وتوفير ضمانات اجتماعية بمستوى معقول من خلال مشروع الضمان الاجتماعي، وتحسين ظروف عمل القطاع الحكومي من خلال تطبيق قانون الخدمة المدنية. وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على بلورة سياسة اجتماعية تحسن من الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة.

ويلاحظ تزايدا في أعداد متلقي مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية كتعبير عن تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين من جهة، وعن انفتاح أكبر لوزارة الشؤون الاجتماعية.

يساهم تقرير الفقر الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر في سد فجوة معلوماتية مهمة حول انتشار الفقر وتوزعه وأشكاله، ويساهم في توفير أرضية ملائمة لرسم سياسات اجتماعية تتلاءم واحتياجات جمهور الفقراء والمهمشين.

7- مستويات المعيشة

يستند هذا الجزء من "المراقب الاجتماعي" على نتائج الدورة الثانية من مسح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية حول إنفاق واستهلاك الأسرة ، والتي غطت الفترة بين كانون ثاني– كانون أول 1997[51]. وقد أظهرت المعطيات تراجعا طفيفا في مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أظهرت تباينا كبيرا بين المناطق والمحافظات الفلسطينية، مقارنة مع عام 1996. كما يستند هذا الجزء على تقرير الفقر الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر في فلسطين.

[51] شملت العينة 3275 أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها 2282 أسرة في الضفة الغربية.

7-1 تراجع مستويات المعيشة في شمال الضفة الغربية في العام 1997

بلغ متوسط استهلاك[52] الأسرة الشهري في الضفة الغربية وقطاع غزة 628.9 دينارا أردنيا عام 1997، مقابل 637.3 دينارا أردنيا في العام 1996، أي أنه تراجع بنسبة 1.3%، محسوبا بالأسعار الجارية. وهذا الفرق المنخفض قد تفسره أخطاء المعاينة، وازدياد القوة الشرائية للدينار مقابل الشيكل[53]. ويقارب متوسط استهلاك الأسرة الشهري في قطاع غزة 80% من مثيله في الضفة الغربيـــة.

وأظهرت المعطيات تراجعا ملموسا في مستويات المعيشة في شمال الضفة الغربية عام 1997. فقد تراجع متوسط استهلاك الأسرة الشهري فيها بنسبة 6.8% ومتوسط إنفاق[54] الأسرة الشهري تراجع بنسبة 8.6% مقارنة بالعام 1996. بينما لا تسمح نسبة الزيادة التي سجلتها معطيات وسط الضفة الغربية (2.9%) بحكم موثوق حول تحسن مستويات المعيشة فيها، فقد يكون الاختلاف ناتجا عن أخطاء المعاينة. وظلت معطيات جنوب الضفة الغربية دون تغيير يذكر. وهي نفس الصورة بالنسبة للمناطق المختلفة (راجع الجدول 7-1).

تظهر معطيات إنفاق الأسرة ميلا مشابها لمعطيات استهلاك الأسرة، فقد انخفض معدل إنفاق الأسرة الشهري بـــحوالي 2.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 مقارنة مع العام 1996، وكان الانخفاض في الضفة الغربية بنسبة 1.7% وفي قطاع غزة بنسبة 2.5%. وهذه نسب انخفاض متدنية قد تكون ناشئة عن أخطاء المعاينة. لكن التراجع الكبير ظهر في شمال الضفة الغربية، إذ سجل معدل الإنفاق الشهري انخفاضا بنسبة 8.6% (انظر جدول 7-1).

وتتضح الصورة أفضل عند تناول متوسط الاستهلاك والإنفاق الشهريين للفرد. فقد تراجع متوسط استهلاك الفرد الشهري في شمال الضفة الغربية عام 1997 بنسبة 6.5% مقارنة مع العام 1996. وسجل انخفاض أكبر في متوسط إنفاق الفرد الشهري (13%). وأظهرت باقي المناطق اختلافا بسيطا (زيادة أو تراجعا) عام 1997 مقارنة بعام 1996، باستثناء جنوب الضفة الغربية الذي تراجع متوسط استهلاك الفرد الشهري فيه بنسبة 4.6%.

وتظهر فروق كبيرة بين المناطق في متوسط استهلاك وإنفاق الفرد الشهريين. ولا

---

[52] ويشمل استهلاك الأسرة: النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والسلع التي يتم استهلاكها أثناء فترة التسجيل من إنتاج الأسرة الذاتي، والقيمة التقديرية للمسكن الملك.
(دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول 1997)، 1998).

[53] ازدادت القوة الشرائية للدينار الأردني عام 1997 بنسبة 1.6% مقارنة بعام 1996. وهذا يعني أن معدل استهلاك الأسرة الشهري الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة يساوي 639 دينارا أردنيا عام 1997 محسوبا بأسعار عام 1996. واعتمدنا الأسعار الجارية للمقارنة، على اعتبار أن التغير البسيط في القوة الشرائية للدينار لم يؤثر على الاتجاه العام للتغير في معدلات استهلاك وإنفاق الأسرة الفلسطينية بين العامين المذكورين.

[54] يشمل إنفاق الأسرة: النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وقيمة السلع والخدمات التي تتلقاها الأسرة من رب العمل وتخصص لاستهلاك الأسرة، والنقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب (غير الاستثمارية)، الزكاة، التأمينات، الهدايا، التبرعات، الفوائد على الديون والأمور غير الاستهلاكية الأخرى.

يتجاوز، سوى قليلا، متوسط استهلاك وإنفاق الفرد الشهريين في قطاع غزة ثلثي هذه المعدلات في الضفة الغربية (بلغا في غزة 67.7 دينارا و 62 دينارا أردنيا، وفي الضفة الغربية 100 دينارا و 92.2 دينارا أردنيا على التوالي)، وهي لا تتجاوز، سوى بقليل، نصف معدلات وسط الضفة الغربية (أنظر جدول رقم 2). ويذكر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع عام 1997 بنسبة 8.8% في قطاع غزة مقارنة مع العام السابق (سنة 1996 هي سنة الأساس)، بينما ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 7.6% فقط. وهذا يعني تآكل أكبر للأجور الحقيقية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية من جهة، واتساع للفجوة بينهما فيما يخص الاستهلاك والإنفاق الحقيقيين بنسبة 1.2% عام 1997 (أي إذا حسبت بمتوسط أسعار الدينار في عام 1996)[55].

ويماثل الاتجاه العام لتوزيع استهلاك الأسرة على مجموعات الاستهلاك في عام 1997 العام السابق. ويلاحظ أن نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي في قطاع غزة أقل من باقي المناطق، ولا ينسجم هذا مع المؤشرات الأخرى التي تؤكد أن قطاع غزة هي المنطقة الأفقر. وتقترب نسبة الإنفاق على الطعام في قطاع غزة من نسبة وسط الضفة الغربية، لكن نسبة الإنفاق على اللحوم أقل في قطاع غزة من باقي المناطق. وقد يفسر هذا، جزئيا، انخفاض نسبة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي في قطاع غزة. وزادت نسبة الإنفاق على التعليم والنشاطات الترفيهية في قطاع غزة عن متوسطاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت أقل بالنسبة للإنفاق على الملابس والأحذية والنقل والاتصالات. ولا توجد فوارق جدية بين مناطق الضفة الغربية في نسبة الإنفاق على المجموعات المختارة، باستثناء الإنفاق على الضريبة فهي الأعلى في وسط الضفة الغربية والأقل في جنوب الضفة الغربية (راجع جدول 7-1).

7-2 تراجع كبير في مستويات المعيشة في محافظتي جنين وبيت لحم

تدرجت محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا لمتوسط استهلاكها الشهري تنازليا كما يلي: القدس، رام الله والبيرة، بيت لحم، الخليل، نابلس، طولكرم، محافظات غزة وفي المرتبة الأخيرة جنين. ويظهر فرق كبير بين محافظة جنين (ذات متوسط الاستهلاك الأدنى) والقدس (ذات متوسط الاستهلاك الأعلى)، ويعادل متوسط الاستهلاك الشهري في محافظة جنين 58.6% من مثيله في محافظة القدس (أنظر جدول 7-2).

وتراجع متوسط الاستهلاك الشهري في محافظة جنين عام 1997 بنسبة عالية بلغت 15.9% مقارنة بالعام 1996. وبلغت نسبة التراجع في محافظة بيت لحم 10.2%، وفي نابلس 5.4%. وازداد، في المقابل، متوسط استهلاك الأسرة الشهري في محافظتي رام الله والبيرة وأريحا بنسبة 4.4%، وفي محافظة الخليل بنسبة 3.9% في نفس الفترة. ويلاحظ تراجع مستويات المعيشة عام 1997 في المحافظات التي سجلت متوسط استهلاك شهري متدن في عام 1996، وازداد هذا

[55] ماس، المراقب الاقتصادي، عدد رقم 3، حزيران 1998، ص17.

المتوسط في المحافظات ذات متوسط الاستهلاك العالي (محافظة رام الله والبيرة)، أو لم يتغير (كما في محافظة القدس).

ويظهر مؤشر الإنفاق الكلي تراجعا ملموسا في مستويات المعيشة عام 1997 مقارنة بعام 1996 في محافظات شمال الضفة الغربية ومحافظة بيت لحم بنسب متفاوتة. وفي المقابل تحسنت، قليلا، مستويات المعيشة (وفقا لنفس المؤشر) في محافظات رام الله والبيرة وأريحا والخليل، وتراجع متوسط إنفاق الأسرة الشهري في محافظات غزة ومحافظة القدس بنسبة تقترب من 3% قياسا بالعام السابق. ونسبة التراجع القليلة قد تفسرها أخطاء المعاينة (انظر جدول 7-2).

وتدرجت المحافظات الفلسطينية حسب حصة الطعام من الاستهلاك الكلي[56] تنازليا كما يلي: طولكرم (40.6%)، جنين (39.4%)، بيت لحم (38.4%)، الخليل (37.9%)، القدس (36.5%)، نابلس (36.3%)، رام الله والبيرة وأريحا (35.5%) ومحافظات غزة (35.3%). ويلاحظ أن هذا المؤشر لا ينسجم مع المؤشرات الأخرى الخاصة بمستويات المعيشة، وتحديدا فيما يخص قطاع غزة. فالمؤشرات الأخرى تضع قطاع غزة في درجة متدنية في ترتيب المحافظات الفلسطينية حسب مستوى المعيشة، بينما يضعها هذا المؤشر في المقدمة، وقد يعود ذلك إلى نمط الاستهلاك والإنفاق في قطاع غزة[57].

تتقارب نسبة الإنفاق على الملابس والأحذية من الإنفاق الكلي بين معظم المحافظات الفلسطينية (تراوحت في محافظات القدس ونابلس والخليل وبيت لحم بين 9.7% إلى 9.3%) وبلغت في رام الله 8.4% وفي جنين 8% وتدنت في غزة إلى 7.3% عام 1997. وتظهر المعطيات زيادة ملحوظة في نسبة الإنفاق على الملابس والأحذية في محافظتي القدس وبيت لحم مقارنة بعام 1996 (7.3% و6.79% على التوالي عام 1996)[58].

ويلاحظ تدني نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في محافظة القدس عام 1997، مقارنة مع باقي المحافظات الفلسطينية (2.7% في القدس بينما تراوحت في الباقي المحافظات بين 5.2 (رام الله) و4.1% (جنين) باستثناء غزة التي بلغت النسبة فيها 3.1%)[59]. وقد يعود ذلك إلى انتفاع نسبة كبيرة من سكان محافظة القدس من خدمات التأمين الصحي.

ويلاحظ أن حصة التعليم من الإنفاق الكلي عام 1997 ازدادت بصورة ملحوظة

[56] يكون ترتيب المحافظات الفلسطينية حسب مؤشر نسبة الإنفاق على الطعام من الإنفاق الكلي كما يلي:طولكرم وقلقيلية، بيت لحم، القدس، الخليل، جنين، غزة ونابلس، وأخيرا رام الله والبيرة وأريحا.

[57] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول 1997)، 1998، ص 37-38.

[58] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[59] المصدر السابق، نفس الصفحة.

مقارنة بعام 1996 في محافظات غزة (2.13% إلى 4.5%)، ونابلس (3.14% إلى 4.3%)، والخليل (2.65% إلى 3.2%). وتراجعت في محافظات رام الله (3.86% إلى 2.6%)، وبيت لحم (4.39% إلى 3.3%)، وطولكرم (3.07% إلى 2.6%)[60].

وسجلت محافظات غزة نسبة مرتفعة من الإنفاق على النشاطات الترفيهية عام 1997 (4% من الإنفاق الكلي، وهي قريبة من نسبتها في عام 1996) مقارنة بالمحافظات الفلسطينية الأخرى. بينما جاءت محافظة جنين في آخر التدريج (1.3%)، بعد نابلس (1.5%)[61].

وسنعتمد سلتي إنفاق للمقارنة؛ الأولى: سلة إنفاق " الحاجات الأساسية " وتعكس ميزانية المأكل، والملبس، والمسكن. والثانية: سلة إنفاق موسعة، تشمل السلة السابقة إضافة إلى الرعاية الصحية، والرعاية الشخصية، والتعليم، والنقل والمواصلات، والآنية والمفروشات، وغيرها من مستلزمات منزلية.

ازدادت نسبة الإنفاق على السلة الأولى عام 1997 مقارنة بعام 1996 في محافظات القدس وجنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية (7.18% و 6.04% ، 5.58% و 5.29% على التوالي)، وانخفضت في المحافظات الباقية بنسب تراوحت بين 3.1% و 1.9%. وتراوحت نسبة إنفاق الأسرة الشهري على السلة الأولى عام 1997 بين 56.76% من الإنفاق الكلي في محافظة القدس، و51.87 % في رام الله. وارتفعت نسبة الصرف على السلة الثانية من معدل الإنفاق الشهري عام 1997 مقارنة بعام 1996 بنسبة 7.3% في محافظة نابلس، و 4.2% في محافظة جنين، وبقيت كما هي ، تقريبا، في محافظات غزة ومحافظتي طولكرم وقلقيلية، وانخفضت في المحافظات الأخرى بنسبة تراوحت بين 4% في الخليل، و 1.3% في القدس. وترتبت المحافظات حسب حصة السلة الثانية من الإنفاق الكلي تنازليا عام 1997 كما يلي: بيت لحم (84.7%)، نابلس (84.5%)، طولكرم وقلقيلية (81.9%)، الخليل (81.4%)، رام الله وأريحا (80.2%)، القدس (79.8%)، جنين (77.6%) وأخيرا محافظات غزة (77%)[62].

ولا تنسجم المعطيات السابقة مع خارطة توزيع الفقر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، على فرض أن المحافظات التي ينتشر فيها الفقر أكثر تكون حصة السلة الأولى والثانية من الإنفاق الكلي فيها أكبر مما هي عليه في المحافظات الأخرى، وقد يعود ذلك إلى نمط الإنفاق في

[60] أرقام عام 1997 من المصدر السابق، نفس الصفحة. أما أرقام عام 1996 فهي من: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (تشرين أول 1995- أيلول 1996)، 1997، ص 55-56.

[61] المصدر السابق، نفس الصفحة.

[62] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (تشرين أول 1995- أيلول 1996)، 1997.
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني- كانون أول 1997)، 1998.

هذه المحافظات.والملفت للنظر أن حصة النفقات غير الاستهلاكية الأخرى[63] من الإنفاق الكلي في قطاع غزة، مثلا، بلغت 8.9% عام 1997، وعلى النشاطات الترفيهية 4% وهي نسب تفوق مثيلاتها في المحافظات الأخرى.

7-3 الأسر ذات مستويات المعيشة الأقل، أكثر انتشارا في شمال وجنوب الضفة الغربية

توزعت الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مستويات المعيشة عام 1997 إلى ثلاث فئات: الفئة الأفضل (التي تبلغ نسبة استهلاكها على الطعام من الاستهلاك الكلي أقل من 30%) وبلغت نسبتها 22.47%، أي بزيادة مقدارها 2.94% مقارنة بعام 1996. والفئة المتوسطة (التي نسبة استهلاكها على الطعام من الاستهلاك الكلي بين 30%-44%) وبلغت نسبتها 46.28% أي بزيادة مقدارها 3%مقارنة بالعام 1996. والفئة الدنيا (التي نسبة استهلاكها على الطعام من الاستهلاك الكلي أكثر من 44%) وبلغت نسبتها 31.25%، أي بنقصان 5.92% مقارنة بعام 1996. وهذا يشير إلى انحسار في الأسر ذات مستوى المعيشة الأدنى خلال عام 1997، لصالح الفئتين؛ المتوسطة والأفضل إذا ما اعتمدنا نسبة الاستهلاك على الطعام من الاستهلاك الإجمالي كقياس لمستوى المعيشة. وهو الاتجاه ذاته الذي ينطبق على كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر جدول 7-3).

وتتقارب الضفة الغربية مع قطاع غزة في نسب الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل. وسجل وسط الضفة الغربية معدل انتشار أدنى للأسر ذات مستوى المعيشة الأقل (راجع جدول 7-3).

7-4 كبر حجم الأسرة يرتبط بتدني مستوى المعيشة

تظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعام 1997 وجود علاقة واضحة بين حجم الأسرة ومستوى المعيشة. فنسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل أكبر في فئة الأسر ذات الحجم الصغير، وتقل نسبتها مع ازدياد حجم الأسرة. وتزداد نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل مع ازدياد حجم الأسرة، باستثناء الفئة الأولى (الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 1-3 أفراد)، حيث تزيد نسبة الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل مقارنة مع فئات الأسر التي عدد أفرادها 4-5، و6-7 أفراد. وقد يفسر ذلك أن نسبة كبيرة من هذه الأسر تتكون من المسنين.

ويلاحظ أيضا ازدياد انتشار الأسر ذات مستوى المعيشة الأفضل بين الأسر التي مصدر دخلها من مشاريع الأسرة أكثر من الأسر التي مصدر دخلها من التحويلات أو من

[63] وتشمل الفوائد على القروض، ورسوم ومدفوعات تحويلية (زكاة، تأمينات)، (المصدر السابق).

الأجور. لكن تنتشر الأسر ذات مستوى المعيشة الأقل بدرجة أدنى بين الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي من الأجور والرواتب مقارنة مع الفئتين الأخريين، علما أن نسبة الأسر التي دخلها الرئيسي من مشاريع الأسرة عادلت 25.9%، في حين عادلت الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي من الأجور والرواتب 36.15%، وعادلت الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي من التحويلات 38%[64].

7-5 نصف العاملين بأجر تلقوا أجرة يومية أقل من 50 شيكلا

أظهرت الدورات الثلاث من "مسح القوى العاملة"، التي أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1997، ارتفاعا في معدل الأجور اليومية الاسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الدورتين الأولى والثالثة. وواصلت أجور العاملين في الضفة الغربية ارتفاعها، بينما تراجعت في كل من قطاع غزة وإسرائيل خلال الدورة الثالثة (تموز- أيلول 1997). أما الأجور الحقيقية (محسوبة بأسعار الربع الأول من عام 1996) فقد ارتفعت في الربع الثالث من عام 1997 في الضفة الغربية وتراجعت في قطاع غزة، وحافظت على نفس القيمة للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل، مقارنة مع الربع الثالث من عام 1996. ويذكر أن معدل الأجور في قطاع غزة يساوي 80.5% من مثيله في الضفة الغربية في الربع الثالث من عام 1997، ويساوي 48.3% من معدل أجرة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لنفس الفترة.

وكانت أدنى الأجور خلال الربع الثالث في عام 1997 في قطاع الزراعة والصيد وصيد الأسماك (معدلها 48.8 شيكلا)، وتساوي حوالي 59.1% من معدل الأجور في قطاع البناء والتشييد (82.6 شيكلا)، علما بأن القطاع الأخير يشغل 18.4% من مجموع العاملين، ويشمل العاملين في إسرائيل الذين تعتبر أجورهم المرتفعة نسبيا العامل الرئيسي في رفع معدل الأجر اليومي في هذا القطاع[65]. وتخفي هذه الأرقام تفاوتا كبيرا حسب المناطق؛ فقد بلغ معدل الأجرة اليومية في الربع الثالث من عام 1997 في قطاع الزراعة في الضفة الغربية 42.5 شيكل، وفي قطاع غزة 29.3 شيكل، وللعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 55.8 شيكل. وتنطبق هذه الصورة ،عموما، على كل القطاعات

[64] المصدر السابق، ص 52. وتشمل التحويلات التي مصدرها الخارج وكذلك التي مصدرها الداخل. وحسب تقرير الفقر الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر فإن معدل انتشار الفقر بين الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي تحويلات من الداخل (معظمها مساعدات) بلغ 56%، بينما بلغ معدل انتشار الفقر بين الأسر التي مصدر دخلها الرئيسي تحويلات من الخارج 17%، وتوضح هذه الأرقام التفاوت الكبير في مستويات المعيشة بين الأسر التي تعتمد في دخلها على التحويلات من الخارج وتلك التي تعتمد على تحويلات من الداخل. ويذكر أن معدل انتشار الفقر بين الأسر حسب مصدر الدخل الرئيسي كانت كما يلي: العمل في إسرائيل 16%، القطاع الخاص 27%، التقاعد والميراث 29%، النشاط الأسري والقطاع العام بين 19%.

[65] عمل 52.9% من العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع البناء والتشييد في الربع الثالث من عام 1997. وبلغت نسبة العاملين في إسرائيل من المنطقتين 16.2% من مجموع العاملين لنفس الفترة. وكان معدل الأجور اليومية في هذا القطاع للمناطق الثلاث كما يلي: الضفة الغربية 68.2 شيكلا، قطاع غزة 39.6 شيكلا، وفي إسرائيل 100.9 شيكلا. (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، الدورة السابعة، 1997، الجداول 20 و 21 + 21أ +ب+ج، ص 72-81).

الاقتصادية[66].

ويكشف الأجر اليومي الوسيط أن نصف العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة تقاضوا أجرا يوميا يقل عن 50 شيكلا في الربع الثالث من عام 1997، بما فيهم العاملون في إسرائيل. ونصف العاملين بأجر في الضفة الغربية تقاضوا أجرا يوميا أقل من 48.5 شيكلا، وفي قطاع غزة 38.5 شيكلا فقط. وأظهرت الدورات الثلاث لمسح القوى العاملة التي أجريت عام 1997 تدهورا في أجور النصف الأدنى من العاملين.(أنظر جدول 7-4).

وازدادت نسبة البطالة بصورة ملموسة في الربع الثالث من عام 1997 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. وأظهرت المعطيات أن ما يزيد عن خمس القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عانى من البطالة. وكانت البطالة أكثر حدة في قطاع غزة حيث شملت ما يقارب ثلث القوى العاملة. وتكشف المعطيات السابقة بوضوح تفاوتا كبيرا في أوضاع سوق العمل في المناطق الثلاث، مع ملاحظة أن سوق العمل في إسرائيل أقل أمانا منه في الضفة الغربية وقطاع غزة لارتباطه بعوامل سياسية (سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل تذرعا بدواع أمنية).

7-6 أكثر من ثلث أسر قطاع غزة تعاني من الفقر[67]

بلغت نسبة انتشار الفقر[68] في الأراضي الفلسطينية 23% عام 1997، وتصل إلى 25% دون حساب القدس. وأكثر من 38% من أسر قطاع غزة تعيش حالة الفقر. ومما يذكر أن أسرتين من ثلاث أسر فقيرة في قطاع غزة تعاني من فقر شديد (مدقع) مقارنة مع أسرة من أسرتين فقيرتين في الضفة الغربية.

وبلغ معدل الفقر في الضفة الغربية حوالي 16%، (ويصل إلى 18% إذا لم تحسب القدس). وينطوي الانخفاض النسبي لانتشار الفقر في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة على تباينات هامة بين المناطق الجغرافية، حيث كانت معدلات الفقر عام 1997 في محافظة الخليل (23%) والمحافظات الشمالية (16%)، أعلى بكثير من

[66] كانت نسبة الأجر المتوسط في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى متوسط أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل في الربع الثالث من عام 1997 حسب القطاعات كما يلي: الزراعة والصيد وصيد السمك (76.16% في الضفة و 52.2% في القطاع)، التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية (57.14% و 41.18%)، والبناء والتشييد (67.59% و 39.25%)، والتجارة والمطاعم والفنادق (51.96% و 34.53%)، والنقل والتخزين والاتصالات (64.5% و 47.87%)، وقطاع الخدمات والفروع الأخرى (65.06% و 56.71%). (المصدر السابق، ص 76-81).

[67] اعتمد هذا القسم على تقرير الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر.

[68] يستند تعريف الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من ستة أفراد (زوجين وأربعة أطفال). وأعد خطا الفقر وفقاً لأنماط الإنفاق الحقيقية للأسر. وقد تم احتساب الأول، الذي يطلق عليه "خط الفقر الشديد" (المدقع)، بشكل يعكس ميزانية الطعام، والملبس، والمسكن. ويشمل خط الفقر الثاني احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والرعاية الشخصية، ومستلزمات المنزل. وتم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس اختلاف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيب الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).
ويتفاوت خطا الفقر تبعاً لحجم العائلة. ففي العام 1997، بلغ خط الفقر المتوسط (الشهري) وخط الفقر الشديد (الشهري) لأسرة تتكون من ستة أفراد حوالي 1,390 شيكل إسرائيلي جديد و 1,140 شيكل إسرائيلي جديد، على التوالي. أما لأسرة تتألف من الزوجين و سبعة أطفال (تسعة أفراد) ، فقد بلغ خطا الفقر حوالي 1,962 شيكل إسرائيلي جديد و 1,610 شيكل إسرائيلي جديد، على التوالي. وقد بلغا للفرد الذي يعيش بمفرده حوالي 418 شيكل إسرائيلي جديد و 343 شيكل إسرائيلي جديد، على التوالي.

تلك السائدة في محافظات الوسط (8%).

كما برزت تباينات واضحة بين مناطق قطاع غزة فيما يخص نسبة الفقر؛ فقد وصلت هذه النسبة إلى (51%) في جنوب قطاع غزة، مقارنة بحوالي (31%) في شمال القطاع ومدينة غزة. علما بأنه يوجد اكثر من أسرة بين ثلاث أسر (35%) في جنوب قطاع غزة تعيش في فقر شديد.

الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997

ظاهرة الفقر في الضفة الغربية ظاهرة ريفية، وتبلغ نسبة انتشار الفقر بين الأسر في القرى 19%، وتساهم بأكثر من ثلثي الأسر الفقيرة في الضفة الغربية. بينما بلغ أعلى معدل انتشار للفقر في قطاع غزة في مخيمات اللاجئين، ووصل إلى 43% من الأسر التي تسكن في المخيمات، وهي تساهم بـــ 42% من مجموع الأسر الفقيرة في القطاع.

تعتبر المحافظات الجنوبية في الضفة الغربية الأكثر فقرا. وبلغت معدلات الفقر فيها 24%، بينما بلغت في شمال الضفة الغربية 18% وفي الوسط 8%. وظهرت محافظة الخليل بوصفها المحافظة الأكثر فقرا في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبة الفقر الشديد فيها 17.5%، بينما بلغت نسبة الفقر فيها 24.4%. وتفوقت عليها محافظة جنين في نسبة الفقر (27.6%) لكنها تلتها في نسبة الفقر الشديد (15%). وأيضا تعتبر المنطقة الجنوبية في قطاع غزة الأكثر فقرا في القطاع، وبلغ معدل انتشار الفقر فيها 51%، و35% من أسر جنوب القطاع تعاني من الفقر الشديد

وتفوق نسبة انتشار الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء[69] (حوالي 30%) بكثير معدل انتشار الفقر بين الأسر التي يرأسها ذكور (حوالي 22%).

وتنخفض نسبة الفقر بشكل متسق مع ارتفاع مستويات التعليم العالي؛ فهي بلغت (20%) للذين أتموا مرحلة الدراسة الإعدادية و (12%) للذين انهوا سنتين دراسيتين في معهد تعليم عالي (دبلوم)، و (8%) بين حملة الدرجات الجامعية.

وترتفع نسبة الفقر بشكل منتظم كلما تحركنا من وسط الضفة الغربية إلى شمالها وجنوبها. فهي الأعلى في محافظة جنين (28%)، ومحافظة الخليل (24%)، يليهما طولكرم/ قلقيلية (17%)، وبيت لحم/ أريحا (16%)، بينما بلغت في محافظة القدس 3%. في حين ترتفع نسبة الفقر في قطاع غزة كلما تحركنا من الشمال إلى الجنوب.

وبينما انخفض معدل انتشار الفقر بحوالي 1% بين عامي 1996 و 1997، إلا أن الانخفاض لم يكن متسقا في مختلف المحافظات. وفي الحقيقة، ازداد معدل الفقر من 21% إلى 28% في محافظة جنين خلال هذه الفترة، كما ازداد بنحو 6% في محافظتي

[69] تشكل الأسر التي ترأسها إناث حوالي (8%) من مجموع الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بيت لحم وأريحا. ويبدو الانخفاض جلياً في بقية المحافظات، رغم أن الانخفاض يتفاوت من محافظة إلى أخرى. ويتراوح انخفاض مؤشر نسبة الفقر بين السكان في محافظات الضفة الغربية بين 0.3% في القدس ونحو 4.6% في محافظة نابلس و 4.4% في محافظة رام الله. وقد شهدت منطقة وسط قطاع غزة، مقارنة بمناطق القطاع الأخرى، أسرع انخفاض، حيث انخفض مؤشر الفقر من 51% إلى نحو 40%. وتشير هذه النتائج إلى وجود تفاوت مناطقي واسع في الظروف المعيشية داخل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

7-7 فروق كبيرة بين نمط إنفاق واستهلاك الفقراء وغير الفقراء

تشير معطيات تقرير الفقر لعام 1997 إلى أن معدل استهلاك الفرد من فئة الفقراء (308) شيكلا شهريا بينما بلغ هذا المعدل (891) شيكلا لغير الفقراء. وبلغ نصيب الفرد الفقير الشهري من الإنفاق (287) شيكلا، مقارنة بـــ (840) شيكلا لغير الفقير[70].

كان لحصة الطعام نصيب الأسد في ميزانية المستهلك حيث بلغت (147) شيكلا للفرد الفقير شهريا و333 شيكلا لغير الفقير شهريا. وهذا يعادل ما نسبته 47.7% من ميزانية المستهلك الفقير وما نسبته 37.4% من ميزانية المستهلك غير الفقير.

وتختلف أنماط استهلاك الفقراء في الضفة الغربية عنها في قطاع غزه؛ فقد بلغ المعدل الشهري لاستهلاك الفرد الفقير في الضفة الغربية (316) شيكلا منها (160) شيكلا حصة الطعام وهذا يوازي (50.6%) من إجمالي الاستهلاك للفرد، وبلغ معدل الفرد غير الفقير(927) شيكلا وهذا يوازي نصيب ثلاثة فقراء، أما حصة الطعام فبلغت (354) شيكلا وهذا يوازي نسبة (38.2%) من استهلاك الفرد الكلي. أما في قطاع غزة فقد بلغ معدل الفرد الفقير (301) شيكلا منها (134) شيكلا على الطعام أي ما نسبته (44.5%) من الاستهلاك الكلي للفرد. في حين بلغ المعدل لغير الفقير(777) شيكلا منها 268 على استهلاك الطعام أي ما نسبته (34.5%) من الاستهلاك الكلي للفرد[71].

يظهر التفاوت الكبير بين الفقراء وغير الفقراء في معدلات الاستهلاك الأخرى كالكساء. فقد بلغ نصيب الفرد الفقير في الشهر الواحد (15) شيكلا، بينما بلغ لغير الفقراء (73) شيكلا، أو ما يزيد عن نصيب أربعة فقراء. وفيما يخص الأثاث بلغ معدل الاستهلاك الشهري للفرد الفقير (11) شيكلا، مقابل (51) شيكلا للفرد غير الفقير، أو ما يزيد عن أربعة أمثال معدل الفرد الفقير. وفي مجال النقل والاتصالات بلغ معدل الاستهلاك الشهري للفرد الفقير (16) شيكلا، في حين بلغ الاستهلاك لغير الفقير (97) شيكل أو ما يزيد عن خمسة أضعاف الفرد الفقير. وفي مجال الثقافة والترفيه اتسعت الهوة بين الفئتين بزيادة

[70] يستهلك الفقراء في الأراضي الفلسطينية (9.1%) من مجمل السلع والخدمات، بينما يمثل هؤلاء نسبة (23%) من السكان. ونسبة ما يستهلكه غير الفقراء (90.9%) مع أن هؤلاء لا يمثلون سوى نسبة (77%) من السكان. وفي الضفة الغربية (بما فيها القدس) تمثل نسبة الفقراء (15.6%) بينما لا يستطيعون الوصول إلا إلى (6%) فقط من حجم الاستهلاك في الضفة الغربية، بينما يستطيع غير الفقراء الوصول إلى (94%) من حجم الاستهلاك، مع أنهم يمثلون نسبة (84.4%) من سكان الضفة الغربية. وفي قطاع غزة بلغت نسبة استهلاك الفقراء (19.3%) مع انهم يمثلون نسبة مقدارها (38.2%) من القوة الاستهلاكية في حين بلغت نسبة غير الفقراء (61.8%) ويتمتعون بنسبة (80.7%) من الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات. (تقرير الفقر في فلسطين، مرجع سبق ذكره.

[71] يزيد معدل إنفاق الفقير على الطعام في الضفة الغربية عن مثيله في قطاع غزة بنسبة (72%)، ومعدل إنفاق غير الفقير في الضفة يزيد بنسبة (73%) عن مثيله في غزة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الضفة عنه في القطاع، إضافة إلى أن أسعار اللحوم في غزة تقل عن أسعار اللحوم في الضفة الغربية. (تقرير الفقر في فلسطين، مرجع سبق ذكره).

مقدارها 667% لصالح غير الفقراء حيث بلغت (3) شيكلات للفقراء و(23) شيكلا لغير الفقراء.

ينخفض الانفاق على التعليم والرعاية الطبية للفقراء وغير الفقراء على السواء بسبب الاعتماد الكبير على التعليم المجاني والعلاج الذي تدعمه المؤسسات الحكومية، و"الأنروا" والجمعيات الأهلية. فحصة الرعاية الطبية الشهرية للفرد تعادل (9) شيكلات للفقراء مقابل أربعة أضعاف هذا الرقم لغير الفقراء (36 شيكلا)[72].

ملخص

تراجع معدل استهلاك وإنفاق الأسرة قليلا في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1997 مقارنة بعام 1996، وتراجع بصورة ملموسة في المحافظات التي سجلت متوسط استهلاك وإنفاق شهريين متدنيين في عام 1996، خاصة محافظات شمال الضفة الغربية ومحافظة بيت لحم.

وتراجعت أجور النصف الأدنى من العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 1997، في حين سجل متوسط الأجر اليومي الاسمي تحسنا محدودا.

وأظهر تقرير الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة أن ربع السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر، ويزداد انتشار الفقر في جنوب قطاع غزة مقارنة بشماله، بينما يقل انتشار الفقر في وسط الضفة الغربية مقارنة بجنوبها ووسطها. وأظهر هذا التقرير ازديادا ملموسا في نسبة انتشار الفقر في محافظة جنين ومحافظتي بيت لحم وأريحا عام 1997 مقارنة بعام 1996.

8- مؤشرات الجريمة والضحية وحوادث السير

تهتم العلوم الاجتماعية بأسباب الجريمة وأنماطها ووقعها على المجتمع وضحاياها. هناك العديد من الآراء في علم الجريمة التي تتناول مدى صدقية البيانات الرسمية حول الجريمة، التي تشمل غالبا الجرائم التي يتم التبليغ عنها فقط. كما قد تعكس هذه البيانات وأساليب تنميطها تحيزات معينة، حيث قد تقلل مثلا من جرائم النخبة السياسية والطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية العليا في المجتمع، ومن جرائم العنف ضد النساء والأطفال. وقد تركز على جرائم معينة دون غيرها (المخدرات والسطو) بحكم اهتمام الرأي العام. كما تعتمد دقة البيانات على مدى حرص قوى الأمن المختلفة على جمع وتسجيل المعلومات، وعلى أسلوب تعاطي ضحايا الجريمة مع الأجهزة الأمنية المختلفة حيث

[72] يخفي معدل إنفاق الفرد على هذين القطاعين فروقا هامة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل الشهري لإنفاق الفرد على التعليم في الضفة الغربية (5) شواكل للفقراء و(26) شيكلا لغير الفقراء بينما بلغ في قطاع غزة (9) شواكل للفقراء و(29) شيكلا لغير الفقراء. وبلغ المعدل الشهري لإنفاق الفرد على الرعاية الطبية في الضفة (11) شيكلا للفقراء و(39) شيكلا لغير الفقراء بينما بلغ في قطاع غزة (7) شواكل للفقراء و(26) شيكلا لغير الفقراء. (تقرير الفقر في فلسطين، مرجع سبق ذكره).

يمتنع بعضهم عن التبليغ عن الاعتداءات التي تقع عليهم لأسباب عديدة، وقد يتجه البعض إلى المؤسسات القضائية العشائرية الموازية وهو ما يؤثر سلبا على صدقية البيانات الرسمية. ومن هنا ينبغي توخي الحذر عند قراءة البيانات الرسمية حول الجرائم.

في هذا السياق شهدت السنوات الأخيرة تطورات عالمية هامة في أداء الجهات المعنية بجمع ومعالجة إحصاءات الجريمة، حيث بدأت الجريمة تستأثر باهتمام عالمي متزايد. وتمثل هذا في اهتمام المسؤولين بتوفير الإحصاءات والمعلومات اللازمة لمراقبة مؤشرات الجريمة والضحية واتجاهاتها بهدف تحسين أداء الفنيين والمشتغلين في أجهزة مكافحة الجريمة، ولوضع الخطط الملائمة لمواجهتها. فخلال العقد الماضي بلغت نسبة الزيادة في إجمالي الجرائم المسجلة عالميا 23%[73]. ويشير تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها عن دورتها الحادية عشرة إلى أن مجموع الجرائم المبلغ عنها يزداد بمتوسط عالمي قدره 5% كل سنة، وهو متوسط يتجاوز كثيرا المعدل الذي يمكن رده إلى النمو السكاني، بحيث أن معدل الجريمة يسبق بسرعة طاقة كثير من الحكومات على مجابهتها [74].

لا شك بأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، ومعدلات الزيادة السكانية والتوسع العمراني، والتغيرات التي شهدتها بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية، أنتجت ظروفا اقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها الأثر الكبير على التوازن الاجتماعي لهذه البلدان الذي انعكس على ارتفاع معدلات الجريمة والتحول في أنماطها. يشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا[75] إلى أن معدل الجريمة في معظم الدول العربية قد ازداد خلال عقد الثمانينات، وان كان حجم الزيادة يتفاوت من بلد لآخر. وقد تم تسجيل أعلى معدل للجريمة في نهاية الثمانينات محسوبا لكل مائة ألف من السكان في البحرين (5546) تلاها مصر (962)، فقطر (708)، فالكويت (669)، فالأردن (486)، فلبنان (369)، فالسعودية (348)، فالجمهورية العربية السورية (142).

لا تزال بيانات الجريمة المتوفرة عن باقي الضفة الغربية و قطاع غزة محدودة وغير دقيقة. فلم تتوفر بيانات موثوقة عن الجريمة طوال سنوات الاحتلال. إذ شكلت نشرات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي المصدر الرسمي الوحيد الذي يوفر معلومات

[73] مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، (منع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية: واقع التعاون الدولي وآفاقه). ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة، هافانا، كوبا، 27آب-7 أيلول 1990، ص 4.

[74] الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1990. تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها عن دورتها الحادية عشرة، فيينا، 5-16 شباط 1990.

[75] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة ومكافحتها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آب 1992.

إحصائية حول الجريمة وحوادث السير في الفترة بين 1967-1996. اعتمادا على هذا المصدر وبعض المصادر الفلسطينية الأخرى أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام 1998 تقريرا عن إحصاءات الجريمة والضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة يشمل بيانات حول الجرائم وضحاياها وقضايا المحاكم، وانتهاكات حقوق الإنسان، وضحايا حوادث السير، وبعض المؤشرات الفرعية الأخرى خلال الفترة المذكورة، كما يشمل موجزا لأهم نتائج مسح الضحية الذي نفذته عام 1996.

ففي عام 1996 قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بتنفيذ مسح الضحية في الضفة الغربية و قطاع غزة، الذي وفر أول بيانات فلسطينية عن ضحايا الأفعال الإجرامية[76]. وشمل المسح بيانات عن ضحايا الأفعال الإجرامية على مستوى الأسر والأفراد، وأنواع الأفعال الإجرامية، ومكان حصول الجريمة، والتبليغ عن الجريمة، ومنفذ الجريمة والأضرار المادية والبشرية الناجمة عن الأفعال الإجرامية. كذلك تقوم المديرية العامة للشرطة الفلسطينية منذ عام 1997 بجمع بيانات عن الأفعال الإجرامية وحوادث السير في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، تنشره في كشف إحصائي إجمالي شهري خاص بالجرائم والحوادث في المحافظات الفلسطينية. اعتمادا على هذه البيانات أصدرت دائرة الإحصاء والبحث الجنائي في مديرية الشؤون العامة التابعة لوزارة الداخلية تقريرها الأول للعام 1997 حول الأفعال الإجرامية. هذا التقرير غير تفصيلي، ولا يشمل تعريفات للأفعال الإجرامية المرصودة، كما لا يشمل معايير واضحة لتصنيفها، وأحيانا تختلف أسس تصنيف البيانات المستخدمة في الضفة الغربية عن تلك المستخدمة في قطاع غزة مما لا يسمح بإجراء مقارنات بين المنطقتين.

8-1 شح بيانات الجريمة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال

تغطي البيانات المتوفرة حول الأفعال الإجرامية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة الأعوام 1985،1986، 1987 فقط. ويشير تقرير إحصاءات الجريمة والضحية[77] كما هو موضح (في الجدول 8-1) أن 17,626 فعلا إجراميا حدث في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 1985 ، منها 12,192 في باقي الضفة الغربية و5,434 في قطاع غزة. وتشمل هذه الأرقام أفعالا إجرامية من المنظور الإسرائيلي كأعمال المقاومة التي تعتبر مخلة بالنظام العام الإسرائيلي، في حين تشكل أعمال مقاومة للاحتلال من المنظور الفلسطيني. وتشكل هذه الأفعال 33.6 % من مجمل

[76] دائرة الإحصاء المركزية، مسح الضحية - 1996، نتائج أساسية، 1996

[77] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الجريمة والضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أيار/مايو 1998 ص23

الأفعال الإجرامية التي حدثت في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1985، وارتفعت إلى 36.2% عام 1987.

كما يشير التقرير إلى أن نسبة الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الملكية في العام 1985 (36%) في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بالأفعال الإجرامية الأخلاقية (2.1%) والأفعال الموجهة ضد حياة الأفراد (2%) أو تلك التي تحدث أضرارا جسمانية (16%)[78].

انخفضت نسبة الأفعال الإجرامية لكل 1000 نسمة من 13.1% عام 1985 إلى 10.98% و 11.62% عام 1986 و1987 على التوالي. في حين يلاحظ أن الأفعال الإجرامية المتعلقة بتجارة المخدرات ارتفعت من 271 عام 1985 إلى 621 حالة عام 1987، منها 365 في قطاع غزة والباقي في باقي الضفة الغربية[79].

في ما يتعلق بالقدس يشير تقرير إحصاءات الجريمة والضحية إلى ارتفاع عدد المتهمين والمدانين من غير اليهود في القدس الشرقية خلال الفترة من 1979 وحتى 1993، حيث ارتفع من 99 متهما و80 إدانة عام 1979 إلى 817 متهما و773 إدانة عام 1993 . وقد سجل عام 1991 أعلى عدد لمرتكبي الجرائم المدانين: 902 حالة منها 352 حالة أمنية اعتبرت أفعالا إجرامية من المنظور الإسرائيلي. كما يبين التقرير أن غالبية معتادي الإجرام في القدس الشرقية هم من الذكور، حيث أن عدد الذكور البالغين المدانين بأفعال إجرامية خطيرة عام 1992 بلغ 818 مقابل 42 من الإناث.

يلاحظ من هذه البيانات النقص الحاد في المعلومات الإحصائية التي توفرت حول مؤشرات الجريمة طوال سنوات الاحتلال. فعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال كانت تجمع الكثير من البيانات من خلال أجهزتها الرسمية، إلا أنها لم تنشر سوى قدر قليل منها وبشكل مشوه ومضلل.

8-2 ارتفاع كبير في نسبة قضايا المحاكم الجنائية مقارنة بقضايا المحاكم المدنية خلال فترة الاحتلال

يشير تقرير إحصاءات الجريمة والضحية إلى أن عدد قضايا المحاكم المدنية عام 1969 في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 6758 قضية، منها 5758 قضية في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. ارتفع عدد هذه القضايا عام 1973 إلى 8680 منها 7623 في باقي الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. إلا أن هذا العدد انخفض عام 1983 ليصل إلى 4703 قضية، منها 3562

[78] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الجريمة والضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أيار/مايو 1998، ص59.

[79] المصدر السابق، ص60 و62.

قضية في باقي الضفة الغربية، و1141 قضية في قطاع غزة. ومن المرجح أن يعود ذلك إلى تدني ثقة السكان بقضاء سلطات الاحتلال وامتناعهم عن التوجه إلى المحاكم التي تخضع للسلطات الإسرائيلية، وتزايد دور القضاء العشائري الذي من خلاله يتم حل العديد من القضايا، وبالتالي لا يتم تسجيلها في المحاكم[80].

أما قضايا المحاكم الجنائية، فيبلغ عددها أضعاف قضايا المحاكم المدنية، حيث بلغ عدد قضايا المحاكم المدنية عام 1987 (6566) قضية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما وصل عدد القضايا الجنائية في نفس العام 146,119 قضية. هذا قد يشير إلى امتناع السكان عن تبليغ الشرطة الإسرائيلية والتوجه إلى المحاكم لحل خلافاتهم المدنية، بينما يزداد التوجه للتبليغ عن القضايا الجنائية من قبل المجني عليه مباشرة، أو من قبل أحد أقاربه ومن قبل المتضررين بشكل عام. فغياب ما يوضح أنواع الجرائم التي تم على أساسها تسجيل القضايا الجنائية، وعدد الأشخاص الذين تمت إدانتهم، وما هي عقوباتهم، يحول دون إمكانية التعرف على ارتفاع عدد القضايا الجنائية مقارنة بالقضايا المدنية.

3-8 ضحايا الأفعال الإجرامية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:السرقة الأكثر انتشارا، وتبليغ محدود عن الجرائم

نفذت دائرة الإحصاء مسح الضحية عام 1996 لتوفير مؤشرات أساسية حول الأفعال الإجرامية وضحايا هذه الأفعال من الأسر والأفراد في المجتمع الفلسطيني. يبين هذا المسح أن 5.6% من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرضت لأفعال إجرامية عام 1996، بواقع 6.5% في باقي الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة. ويلاحظ أن 54.2% من الأفراد ضحايا الأفعال الإجرامية تعرضوا للسرقة منهم 57.7% في باقي الضفة الغربية و 41.3% في قطاع غزة. كما أن نسبة الأفراد الذين تعرضوا للاعتداء بلغت 18.8% في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم 12.4% في باقي الضفة الغربية و42.6% في قطاع غزة.

وتشير بيانات هذا المسح أن أكثر من 50% من الأفعال الإجرامية التي يتعرض لها الأفراد تتم داخل المنازل أو بالقرب منها. كما يبين المسح أن 40.2% من الأفعال الإجرامية التي يتعرض لها الأفراد يتم التبليغ عنها، وان حوالي 27.2% من هذه الأفعال المبلغ عنها تصل إلى المحاكم.

كما تشير البيانات الواردة في المسح أن 11.6% من الأفعال الإجرامية التي تعرض لها الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة (14.1% في الضفة الغربية و 2.35% في

[80] المصدر السابق، ص74-75.

قطاع غزة) قام بتنفيذها جيش الاحتلال أو المستوطنين الإسرائيليين. بينما بلغت نسبة الأفعال الإجرامية التي قام بتنفيذها أحد الأقارب في الضفة الغربية وقطاع غزة 13%، وبلغت هذه النسبة 8.1% في الضفة الغربية و 31.1% في قطاع غزة.

ويلاحظ من نتائج المسح أن نسبة مرتفعة (22.1%) من الأفعال الإجرامية تسببت بأضرار بشرية للضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 15.3% تسببت بأضرار مادية تقدر بألف دينار أردني فاكثر. ويلاحظ أن 85.8% من الأفعال الإجرامية التي تعرض لها الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة كانت الضحية هي التي تتحمل عبء الأضرار المادية المترتبة على هذه الأفعال.

8-4 ارتفاع نسبة الأفعال الإجرامية في محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية

كما أشرنا سابقا بدأت المديرية العامة للشرطة منذ عام 1997 بجمع ونشر بعض البيانات الإحصائية حول الأفعال الإجرامية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يمكن اعتبارها نقطة الإسناد الرئيسة لمراقبة التحولات الكمية والنوعية التي قد تطرأ على هذه الأفعال في الأراضي الفلسطينية.

تشير بيانات المديرية العامة للشرطة (كما هو موضح في الجدول 8-2) أن إجمالي الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في باقي الضفة الغربية عام 1997 أعلى من تلك التي في قطاع غزة، حيث بلغت في الضفة الغربية 11737 فعلا إجراميا، بينما بلغ إجمالي تلك الأفعال في قطاع غزة 2374 فعلا. وتأتي محافظة نابلس في المرتبة الأولى حيث بلغ إجمالي الأفعال الإجرامية فيها 2903 فعلا إجراميا وبنسبة (24.73%)، تليها محافظة رام الله 2401 فعلا إجراميا وبنسبة (20.45%)، ثم تليها محافظة طولكرم 1578 فعلا إجراميا وبنسبة (13.44%). بينما تأتي محافظة الخليل في المرتبة الثامنة، أي الأخيرة من حيث عدد الأفعال الإجرامية التي بلغت 440 فعلا إجراميا وبنسبة (3.74%) على الرغم من أنها تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد السكان.

تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث عدد الأفعال الإجرامية في قطاع غزة، حيث بلغ عدد تلك الأفعال 1331 فعلا إجراميا في العام 1997 بنسبة (56.6%)، تليها محافظة خانيونس في المرتبة الثانية 403 فعلا بنسبة (16.97%)، بينما احتلت محافظة المعسكرات الوسطى المرتبة الخامسة والأخيرة بعدد 100 فعل إجرامي وبنسبة (4.21%).

8-5 ارتفاع نسبة الجرائم ضد الأشخاص وانخفاض نسبة جرائم المخدرات وجرائم الوظيفة العامة والخطر العام في العام 1997

تشير إحصائيات مديرية الشرطة العامة إلى أن الجرائم الواقعة على الأشخاص تحتل المرتبة الأولى في باقي الضفة الغربية حيث بلغت 3475 فعلا إجراميا وبنسبة 29.6% من جملة الأفعال الإجرامية الواقعة في باقي الضفة الغربية في العام 1997.

ويشمل هذا النوع من الأفعال الإجرامية جرائم الاعتداء والمشاجرة والتي تبلغ نسبتها (38.2%) من إجمالي الجرائم الواقعة على الأشخاص، وجرائم الإيذاء (25.4%)، وجرائم لإيقاع أذى بليغ (12%) وجرائم التهديد وتحقير الأشخاص (10.4%)، والجرائم الأخرى (14%).

أما الجرائم الأخرى المختلفة فتحتل المرتبة الثانية حيث بلغ عددها 3336 جريمة بنسبة 28.4% من مجموع الجرائم الواقعة في باقي الضفة الغربية في العام 1997، وتشمل أساسا مخالفات حوادث السير التي تمثل 79.8% من إجمالي الجرائم الواقعة تحت هذا البند والباقي متفرقات.

تأتي جرائم المال في المرتبة الثالثة وتبلغ 2727 جريمة بنسبة 23.2% من مجمل جرائم الواقعة في باقي الضفة الغربية. أهمها جرائم السرقات وتمثل (60.8%) من مجموع جرائم المال، تليها جرائم إتلاف مال الغير ونسبتها (11.7%)، ثم جرائم سرقة السيارات ونسبتها (9.8%)، ثم متفرقات (17.5%).

تحتل جرائم "أمن الدولة"* المرتبة الرابعة حيث بلغت 919 بنسبة (7.8%) من الجرائم الواقعة في باقي الضفة الغربية. أهم ما يشمله هذا البند هو جرائم إطلاق النار وتمثل نسبتها (25.7%) من مجمل جرائم "أمن الدولة"، تليها جرائم السكر والشغب العام (17%)، وحيازة وبيع أغذية فاسدة (13.6%)، والإصابات نتيجة إطلاق النار (10.4%)، ثم التزوير في مستندات رسمية (10.1%)، ثم متفرقات (22.9%).

وتأتي الجرائم الواقعة على النفس في المرتبة الخامسة حيث تمثل 4% من مجمل الجرائم الواقعة في باقي الضفة الغربية، وأهمها جرائم ارتكاب فعل مناف للحياء ونسبتها 27.9% من إجمالي جرائم هذا البند، وجرائم القذف والذم (24.2%)، وجرائم المعاكسات بالتلفون (19.5%).

أما جرائم المخدرات الممنوعة فتمثل نسبة قليلة (2.3%) من مجموع الجرائم في الضفة الغربية، وأهمها جريمتي التعاطي (47.5%) و الحيازة (45.5%) وليس المتاجرة أو الترويج.

وتعتبر جرائم الوظيفة العامة (2.2%) وجرائم الخطر العام (38%) وجرائم مخالفات البلديات (0.1%) من أقل الجرائم الواقعة في باقي الضفة الغربية.

يلاحظ بالمقابل أن ترتيب الأفعال الإجرامية حسب حجم وقوعها ونسبتها العددية في قطاع غزة يختلف قليلا عنه في باقي الضفة الغربية، حيث يحتل بند الجرائم الأخرى المرتبة الأولى بنسبة 35.9% من مجموع

* وفق تصنيف وزارة الداخلية ومديرية الشرطة الفلسطينية.

الأفعال الإجرامية الواقعة في قطاع غزة. تليه بالترتيب الجرائم الواقعة على الأشخاص (33.8%)، جرائم "أمن الدولة" (13.9%)، الجرائم الواقعة على المال (8.3 %)، جرائم الخطر العام (3.8%)، جرائم الوظيفة العامة (1.7 %)، جرائم المخدرات الممنوعة (1.5%)، الجرائم الواقعة على النفس (0.5%) وأخيرا مخالفات البلديات ونسبتها (0.3%).

أما بالنسبة إلى جرائم الأحداث فقد بلغت في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 2199 جريمة في العام 1996، منها 65.1% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة.

وتشير بيانات المديرية العامة للشرطة إلى أن النسبة الأكبر (44.2%) من ذوي قضايا الأحداث قد تسربوا خلال المرحلة الإعدادية، وأن 24.2% قد تسربوا خلال المرحلة الثانوية، في حين أن نسبة الذين تسربوا خلال المرحلة الابتدائية 27.7%، بينما كانت نسبة الأميين منهم قليلة 3.6%.

8-6 تزايد مستمر في حوادث الطرق

توفر منشورات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بيانات مفصلة حول حوادث السير في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات الاحتلال . هذه البيانات هي الوحيدة التي توفر سلسلة زمنية حتى نهاية عام 1993، حيث تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية خلال العام 1994.

بلغ عدد المركبات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 20798 مركبة في العام 1975، منها 1710 مركبة اشتركت في حوادث سير، أي ما نسبته 8% من مجموع المركبات، وارتفع هذا العدد إلى 123,453 مركبة عام 1993 منها 2404 مركبة اشتركت في حوادث سير، أي ما نسبته 2% من مجموع المركبات. وعلى الرغم من انخفاض نسبة المركبات المشتركة في حوادث السير إلا أن عدد هذه الحوادث تزايد بشكل ملحوظ[81].

يشير الجدول (8-3) إلى أن حوادث السير في تزايد مستمر منذ عام 1967، حيث ارتفع مجموع حوادث السير في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من 704 حوادث في عام 1968 إلى 1,448 حادث عام 1987 وإلى 2151 عام 1992 ليصل في عام 1996 إلى 7186 حادث. قد يكون انخفاض عدد الحوادث في فترة الاحتلال الإسرائيلي ليس حقيقيا، بل يعود إلى امتناع السكان عن التبليغ عن الحوادث لدى الشرطة الإسرائيلية، وخاصة التي تسفر عن إصابات طفيفة، في حين أنه من المرجح ارتفاع نسبة التبليغ بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

[81] المصدر السابق، ص81.

ازداد عدد المصابين من 1149 مصابا في عام 1968 منهم 756 مصابا في باقي الضفة الغربية إلى 2475 مصابا في عام 1987 منهم 1612 مصابا في باقي الضفة الغربية. وقد استمر هذا العدد بالارتفاع ليصل إلى 8327 مصابا في عام 1996 منهم 6825 مصابا في باقي الضفة الغربية. وهذا الارتفاع في عدد المصابين قد يعود، في جانب منه، إلى ارتفاع عدد المركبات دون توفر بنية تحتية ملائمة[82].

كما يشير الجدول (8-3) إلى أن حوادث السير القاتلة تزايدت في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 76 حادثا عام 1968 منها 52 حادثا في باقي الضفة الغربية و24 حادثا في قطاع غزة. ارتفع هذا العدد إلى 169 حادثا في عام 1987 بواقع 102 حادث في باقي الضفة الغربية 67 حادثا في قطاع غزة. كذلك ارتفع عدد حوادث السير ذات الإصابات الشديدة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من 184 حادث في عام 1968 إلى 710 حوادث في عام 1987. أما حوادث السير ذات الإصابات الطفيفة فقد ارتفعت من 444 حادثا عام 1968 إلى 569 حادثا عام 1987.

8-7 الركاب هم الأكثر عرضة للإصابات في حوادث السير

يشير الجدول (8-4) إلى أن الركاب في باقي الضفة الغربية هم اكثر الفئات عرضة للإصابات في حوادث السير (1,443) مصابا في عام 1993، يليها فئة سائقي المركبات (836) مصابا، ويليها فئة المشاة المصابين في حوادث السير (444) مصابا. بينما يحتل المصابون من فئة المشاة المرتبة الأولى في حوادث السير (432) مصابا في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى الكثافة السكانية في القطاع وضيق الشوارع وسوء حالتها مقارنة مع شوارع الضفة الغربية، يليها فئة المسافرين (159) مصابا، ويليها فئة سائقي المركبات (70) مصابا في عام 1993.

بلغ إجمالي حوادث الطرق خلال عام 1997 في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 7532 حادثا. كان نصيب الضفة الغربية منها 5641 حادثا ونسبتها 74.9%، والباقي كان من نصيب قطاع غزة. وبلغ عدد القضايا المسجلة والتي لم ينتج عنها إصابات بشرية واقتصرت على الأضرار المادية 1620 قضية، منها 1384 (85.4%) في باقي الضفة الغربية. أما إجمالي الإصابات البشرية التي نتجت عن هذه الحوادث فبلغت 8312 إصابة، منها 6270 إصابة (75.4%) في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة.

ويشير الجدول (8-5) إلى أن غالبية هذه الإصابات كانت طفيفة وعددها 5152 إصابة أي (61.9%) من إجمالي عدد الإصابات، وبلغ عدد الإصابات المتوسطة 2325 إصابة (27.9%)، أما الإصابات الخطيرة فبلغت 656 إصابة ونسبتها (7.8%)، في حين بلغ عدد حالات الوفاة الناتجة عن هذه الحوادث 179 حالة أي (2.1%) من مجموع الإصابات.

خلاصة

تعاني إحصاءات الجريمة والضحية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من

[82] المصدر السابق، ص90.

إشكاليات عديدة أهمها محدودية البيانات، وعدم دقتها، وغياب سلاسل إحصائية تسمح برصد الأفعال الإجرامية وتحديد اتجاهاتها. كذلك تعاني من عدم وجود معايير شاملة لمتغيرات عديدة كالنوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة والمكانة الاجتماعية أو المهنية، وغياب أسس لتنميط وتصنيف الجريمة يأخذ في الحسبان التحيزات الاجتماعية والمكانية، والتي غالبا ما تسقط من الإحصاءات الرسمية الخاصة بالجريمة. إن غياب المسوحات حول الجريمة بشكل عام يضعف البيانات القليلة المتوفرة من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، حيث تعتبر هذه المسوحات مصدرا هاما لتحليل المظاهر المتعددة للجريمة ولسلوكيات الضحية، كما تساهم في رصد وتحليل أنماط حل النزاعات وفاعلية أجهزة القضاء والأمن وبعض مؤسسات الرعاية في مكافحة الجريمة ومعالجة بعض ظواهرها.

ستساهم المقترحات الهامة التي قدمتها دائرة إحصاءات الأمن والعدالة في دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية[83] في تطوير إحصاءات الجريمة والضحية وفي حل العديد من الإشكاليات المذكورة سابقا، ولكنها تعتمد أساسا على مدى جاهزية وبالتالي نجاح الأجهزة والدوائر الرسمية المختلفة، كالشرطة والمحاكم وأجهزة القضاء وشركات التأمين في توفير الإحصاءات الدقيقة.

[83] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات الجريمة والضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أيار/مايو 1998، ص41.

المراجـــــــــــع

1. الأمم المتحدة، 1990. المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1990. تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها عن دورتها الحادية عشرة، فيينا، 5–16 شباط 1990.
2. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية و وزارة التربية والتعليم، 1997. الكتاب الإحصائي التربوي (1997/1996)، رام الله.
3. _____، 1998. الكتاب الإحصائي التربوي (1998/1997)، رام الله.
4. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. مسح الضحية – 1996، نتائج أساسية، رام الله.
5. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة: تقديرات منقحة لعام 1996، رام الله.
6. _____، 1997. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطنية: التقرير السنوي (تشرين أول 1995– أيلول 1996)، رام الله.
7. _____، 1997. سلسلة مسح القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة– الدورات 5–7، رام الله.
8. _____، 1998. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير السنوي (كانون ثاني– كانون أول 1997)، رام الله.
9. _____، 1998. إحصاءات الجريمة والضحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله .
10. _____، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– كراس المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد، رام الله.
11. _____، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، النتائج النهائية للتعداد–ملخص (السكان، المساكن، المباني والمنشآت)، رام الله.
12. _____، 1998. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–1997، مؤتمر الإعلان عن النتائج النهائية للتعداد العام–1997، رام الله.
13. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 1996. النشرة الإحصائية السنوية 1995، عمان.
14. الفريق الوطني لمكافحة الفقر، 1998. تقرير الفقر في فلسطين 1998، القدس.
15. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1992. استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمنع الجريمة ومكافحتها في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

16. مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، 1990. (منع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية: واقع التعاون الدولي وآفاقه). ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة، هافانا، كوبا، 27آب-7 أيلول 1990.
17. ماس،1998. المراقب الاقتصادي، العدد الثالث، ماس- رام الله.
18. مجموعة من المكتبيين المختصين، 1996. المكتبات في فلسطين- دراسة مسحية، رام الله.
19. مجموعة من المكتبيين المختصين، 1998. واقع مكتبات الأطفال في فلسطين- دراسة مسحية، رام الله.
20. هلال، جميل والمالكي، مجدي وشلبي، ياسر ولدادوة، حسن، 1998. نحو نظام ضمان اجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ماس - رام الله.
21. هلال، جميل والمالكي، مجدي، 1997. مؤسسات الدعم الاجتماعي، ماس - رام الله.
22. وزارة التعليم العالي الفلسطينية، 1997. الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1997/1996)، رام الله.
23. _____، 1998. الدليل الإحصائي للجامعات والمعاهد الفلسطينية (1998/1997)، رام الله.
24. وزارة الصحة الفلسطينية، 1997. التقرير السنوي 1996.
25. _____، 1997. التقرير الصحي الربع سنوي -الربع الرابع 1997- (قطاع غزة)، غزة.
26. _____، 1998. التقرير الإحصائي الصحي السنوي 97/96 (الضفة الغربية)، نابلس.
27. UNDP, Human Development Report 1998.

ملـــــحق إحصائـــــــي